الأَحَادِيثُ الضَّعِيفَةِ وَالمَوْضُوعَةِ

دِرَاسَةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ

فِي ضَوَابِطِ الضَّعْفِ والوَضْعِ وأَصْنَافِ الوَضَّاعِين

الدكتور / **محمد إسماعيل محمد الديهي**

الأستاذ المشارك بقسم القرآن الكريم والدارسات الإسلامية

كلية العلوم والآداب – جامعة طيبة – المدينة المنورة

تخصص الحديث وعلومه – كلية أصول الدين

جامعة الأزهر – القاهرة

ملخص البحث باللغة العربية

تهدف الدراسة إلى بيان ما للأحاديث الضعيفة والموضوعة من دور أضر بجوانب كثيرة من الدين؛ نحو التشكيك في العقيدة والطعن في الثوابت ، وتهجين المفاهيم الدينية من عقائد ومقولات؛ لتتحول بدورها إلى قناعات حياتية وممارسات يومية عملية يسير في ظلها الملايين من المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، كما هدفت الدراسة إلى بيان أنه قد كانت للوضاعين طرق وحيل في وضع الحديث والكذب على رسول الله ﷺ؛ منها الاختلاق والصناعة وغير ذلك من طرقهم الخبيثة؛ وقد تصدى لهم علماء الأمة فبينوا كذبهم وحيلهم ودسائسهم ، وقد يزداد هذا الأمر خطورة في زماننا هذا حيث ينشر كثير من الناس – بقصد الخير بطبيعة الحال– هذه الأحاديث غير مدركين لخطورتها وأثرها السالب في حياة الفرد والمجتمع والأمة، فقد كان لزاما علينا أن نقتفي أثرهم ونحذو حذوهم .

ملخص البحث باللغة الإنجليزية: Abstract

This study aims at indicating the harming role of doubtful and fabricated hadiths on many aspects of religion such as doubting islamic faith, challenging the basics as false, and mixing the religious concepts with a variety of creeds and sayings; and such hadiths turn into life convictions and daily practices for millions of muslims all over the world. The study also revealed that the fabricators of hadith had their ways and tricks in forging hadith and lying to the messenger of Allah as in forgery, fabrication, and many other vicious ways. However, muslim scholars have confronted them indicating their lies, tricks, and intrigues. Yet, this matter is of great risk in our present time where a lot of people unintentionally spread such hadiths without knowing their serious and negative impact on the life of the individual, the society, and the nation. Therefore, it was a necessity to follow their footprints from one hand.

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ؛ سيدنا ومولانا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وسلم تسليمًا كثيرًا .

أما بعد

فلا يعزب عنا ما للأحاديث الضعيفة والموضوعة من دور أضر بجوانب كثيرة من الدين ؛ نحو التشكيك في العقيدة والطعن في الثوابت ، وتهجين المفاهيم الدينية من عقائد ومقولات – بعد استقرارها في الكتب – لتتحول بدورها إلى قناعات حياتية وممارسات يومية عملية يسير في ظلها الملايين من المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها.

ولا شك أن الأحاديث الضعيفة والموضوعة قد تركت قيمًا غريبة عن المجتمع المسلم. ولما كانت السنة النبوية هي التطبيق العملي للقرآن الكريم ، ولما كان الإنسان هو المأمور بتحمل ذلك التطبيق العملي من رسول الله ﷺ وأدائه – فقد عَمدت طائفة ليست بالقليلة إلى الدَّس والطعن في السنة النبوية، قاصدين عرقلة تطبيقها والعمل بهما ، ولا شك أن ذلك قد يؤدي – بالضرورة – إلى هدم المجتمع والأمة.

وقد كانت للوضاعين طرق وحيل في وضع الحديث والكذب على رسول الله ﷺ ؛ منها الاختلاق والصناعة وغير ذلك من طرقهم الخبيثة ؛ وهذا أمر بالغ الخطورة ؛ ولأجل ذلك تصدى لهم علماء الأمة فبينوا كذبهم وحيلهم ودسائسهم . ويزداد هذا الأمر خطورة في زماننا هذا حيث ينشر كثير من الناس – بقصد الخير

بطبيعة الحال– هذه الأحاديث غير مدركين لخطورتها وأثرها السالب في حياة الفرد والمجتمع والأمة ؛ إذ إن هذه الأحاديث تلعب دورا مقدرًا في أخلاق الناس وسلوكهم وعباداتهم وتعاملاتهم وعلاقاتهم وهي ليست من الدين في شيء البتة.

وقد قيض الله لهذه السنة جهابذة ينفون عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين؛ فتتبعوا الدخيل والمكذوب وبينوه للأمة وبرأوا منه السنة وحذروا منه الأمة؛ فبقيت السنة نقية بيضاء ينهل منها كل وارد وشارب ، وإذا كان علماء الأمة الأقدمين قد قاموا بواجبهم في هذا المضمار ، فقد كان لزاما علينا أن نقتفي أثرهم ونحذو حذوهم من جهة ، وندافع عن السنة ؛ فننفي عنها المكذوب والموضوع ؛ خاصة في وسائل الاتصال المعاصرة من جهة أخرى .

ولما كان هذا الفعل من الخطورة بمكان ؛ فينبغي إفراد هذا الأمر بالدراسة والنظر ؛ للوقوف على أثر هذه الأحاديث الموضوعة والضعيفة على الفرد والمجتمع ، وتحذير الناس منها.

سبب اختياري لهذا الموضوع وأهميته

١ – حاجتنا إلى دفق مستمر من الجهود للذب عن السُّنة النبوية والذود عن حياضها، متلمسين هدى سلفنا الصالح في ذلك، ولتبصير الأجيال في كل عصر وقُطر بخطر الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ودورها في تهديد الإنسان.

٢ – بيان ما بذله علماء الأمة، والحديث خاصة من جهود جبارة في بناء منهج علمي نقدي تُعرض عليه النصوص النبوية؛ لبيان صحيحها من سقيمها، وغفلة الغافل وإيهام المتوهم. لكن هذه الجهود مع تغير الأزمان والأحوال، والعوائد، والعولمة الحديثة، ووسائل التواصل الاجتماعي، وما تبثه ليل نهار من أحاديث أكثرها مكذوب تبين أن هذه الأحاديث الضعيفة والموضوعة ما زال أثرها موجودًا، في الوعظ والخطابة، والندوات والمؤتمرات، التي تذاع عبر أثير الإذاعة و(التلفاز)

وبشكل مُلِحٍ ومُدَمِّر. ومن ثم فنحن في حاجة إلى تسليط الضوء على هذه الأحاديث ومجابهتها ونقدها؛ لتسلم لنا إنسانية الإنسان وعقيدته.

أهداف البحث

١ – يهدف البحث إلى كشف طرائق الوضاعين وسككهم للنَّيل من السنة النبوية، والتشكيك في ثوابت الدِّين.

٢ – التخلص من الأحاديث الضعيفة والموضوعة؛ وذلك بتحذير الناس منها.

٣ – بيان الأثر السيئ للأحاديث الضعيفة والموضوعة، وضررها على أمور المسلم الاعتقادية والعبادية والسلوكية والفكرية والاجتماعية ، وأثرها على صفاء الإسلام الذي كدرته، وهذا ما سأعالجه بشكل موسع في بحثي القادم بإذن الله تعالى : (الأحاديثُ الضعيفة والموضوعة ودورها في تهديد البناء النبوي للإنسان المسلم).

٤ – أن أسهم بجهدي المتواضع في الكشف عما يُحاك للسنة النبوية من دسائس تظهرها في شكل متناقض.

منهج البحث

١ – اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، حيث قُسم البحث إلى قسمين:
قسم نظري: تعرضت فيه إلى مناقشة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ودورها في الإضرار البالغ بالمسلم. وقسم عملي تطبيقي: وهذا ما سأتناوله في بحثي القادم إن شاء الله تعالى.

٢ – حاولت جمع ما تفرق من ضوابط رواية الضعيف والموضوع، وقواعد التضعيف والنقد إجمالًا، والقيام بترتيبها بما يسهل على القارئ معرفتها ومتابعتها.

٣ – أُخَرِّجُ الأحاديث وأحكم عليها، مع التعقيب على حكم السابقين إن كان ثمة استدراك على الحكم.

٤ – اعتمدت الاختصار ما أمكن نظرًا لمحدودية عدد صفحات البحث.

٥ – أميز في الغالب تعليقاتي وإضافاتي بقولي: قُلت.

خطة البحث

اشتمل البحث على: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وهي كالتالي:

المقدمة: وتضمنت مدخلًا للبحث، يشمل سبب اختياره، وأهميته، وأهدافه، ومنهجه، وخطته.

المبحث الأول: الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وحكم العلماء عليها، وما اتبعه الضعفاء والوضاعين من طرق. وفيه مطلبان: المطلب الأول: التعريف بالحديث الضعيف، وحكم روايته والعمل به، وطرائق الضعفاء في الرواية. والمطلب الثاني: التعريف بالحديث الموضوع، وحكم روايته والعمل به، وطرائق الوضاعين.

المبحث الثاني: الضوابط العامة التي وضعها العلماء للكشف عن خطورة الحديث الضعيف والموضوع ورواتهما من عدمه. وفيه مطلبان: المطلب الأول: الضوابط العامة التي وضعها العلماء للكشف عن خطورة الحديث الضعيف ورواته

من عدمه. والمطلب الثاني: الضوابط العامة التي وضعها العلماء للكشف عن خطورة الحديث الموضوع ورواته من عدمه.

الخاتمة: وتشتمل على: أهم النتائج، والتوصيات، والفهارس.

المبحث الأول

الأحاديث الضعيفة والموضوعة
وحكم العلماء عليها ، والطرق التي اتبعها رواتهما

لا يعزب عنا أن الأحاديث الضعيفة والموضوعة قد أسهمت – بشكل مباشر أو غير مباشر – في الإضرار بجسد وروح النموذج البشري الذي أسسه رسول الله ﷺ في المدينة المنورة، كأساس يمكن تصوره ، والاقتداء به في كل زمان ومكان.

هذا النموذج ظل منيعًا قويًا لقرون، إلا أنه كانت هناك محاولات لهدم هذا النموذج – وما زالت – عن طريق الدَّس والكذب وإذكاء روح العداوة، ولولا الله تعالى، ثم جهود الصحابة فمَن بعدهم من العلماء الحُفَّاظ الثقات – وخاصة علماء الحديث حُراس الأرض – لنجح هؤلاء الكذبة أيما نجاح، قال قَبِيْصَةُ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ يَقُوْلُ: "المَلاَئِكَةُ حُرَّاسُ السَّمَاءِ، وَأَصْحَابُ الحَدِيْثِ حُرَّاسُ الأَرْضِ" [1].

وعلمي أن الجهابذة من العلماء كادوا يزهقون هذه الروح الخبيثة من خلال ضبطهم الحديث – حفظًا وكتابة وتلقينًا – فمازوا الخبيث من الطيب، وقشعوا سُحب اللبس، فتلألأ نور اليقين أحقابًا طويلة؛ حتى ابتلي الإسلام بموت الحفاظ؛ فأطفئ المصباح من مشكاة أغلب الشعوب الإسلامية، فعدا الباطل على الحق، ولولا

---

١ – سِير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي، الناشر: دار الحديث – القاهرة، الطبعة ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦ م. ٦٤٨/٦

كتاب الله فينا وبقية من أهل العلم صالحة؛ لَظُنَّ أن الباطل سيغلب الحق ... إلخ ذلك [١].

وسأحاول بإذن الله تعالى بيان طرائق الرواة الضعفاء والوضاعين، وحِيل الكثير منهم في إعمال مَعاول التخريب لكل مكتسب صحيح أصيل ليحل مكانه الدخيل والمكذوب.

وهذا ما سأحاول بيانه بعون الله تعالى في هذا البحث.

١ – مجلة المنار، تحت عنوان: الحديث الموضوع، لمحمد رشيد رضا ٣٩١/٢ بتصرف.

المطلب الأول

التعريف بالحديث الضعيف ، وحكم روايته والعمل به ومناقشة مذاهب العلماء في حكم العمل به

أولًا: التعريف بالحديث الضعيف لغة واصطلاحًا

(أ) **الضعيف لغة: ضد القوي. قال ابن منظور: وقيل: الضعف بالضم في الجسد، والضعف بالفتح في الرأي والعقل. وقيل: هما معًا جائزان في كل وجه. وخص الأزهري بذلك أهل البصرة** [١].

(ب) **الضعيف اصطلاحًا: أحسن ما يُعَرَّف به الحديث الضعيف: ما فقد شرطًا من شروط الحديث المقبول.**

وشروط الحديث المقبول ستة هي: العدالة، والضبط – ولو لم يكن تامًّا – والاتصال، وفقد الشذوذ، وفقد العلة القادحة، والعاضد عند الاحتياج إليه، وسماه السيوطي: المتابعة في المستور. كذا عدَّها البقاعي والسيوطي وغيرهما [٢].

لكن عبروا بقولهم: "الضبط" بدون زيادة (ولو لم يكن تاما)؛ وهذا مشكل لأنه إذا فقد تمام الضبط بأن خف ضبط الراوي، فإنه يصير عندئذ حسنا، ولا يكون

---

١ – لسان العرب لابن منظور ٢٠٣/٩

٢ – توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، نشر: دار الكتب العلمية بيروت، ط: الأولى ١٤١٧ه – ١٩٩٧م. ٢٢٣/١ وتدريب الراوي للسيوطي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٤١٧ه ٩١/١

ضعيفا، لذلك كان الصواب في التعبير عن شرط الضبط أن نضيف إليه جملة (ولو لم يكن تاما) [١].

ثانيًا: حكم رواية الحديث الضعيف

قال العراقي في شرح ألفية الحديث: أمّا غيرُ الموضوعِ فجوّزوا التساهُل في إسنادِهِ وروايتِهِ من غيرِ بيانٍ لضَعْفِهِ إذا كانَ في غيرِ الأحكامِ والعقائدِ، بلْ في الترغيبِ والترهيبِ من المواعظِ والقصصِ وفضائلِ الأعمالِ ونحوِها. أما إذا كانَ في الأحكامِ الشرعيةِ من الحلالِ والحرامِ وغيرِهما، أو في العقائدِ كصفاتِ اللهِ تَعَالَى وما يجوزُ وما يستحيلُ عَلَيْهِ ونحوِ ذلكَ فَلَمْ يَرَوا التساهلَ في ذَلِكَ [٢] .... إلخ ذلك.

ثالثًا: حكم العمل بالحديث الضعيف:

(أ) خضع الحديث الضعيف لمداولات شتى من علماء الحديث، فتارة أُدْخل معه الحديث الحسن لما كانت القسمة ثنائية (صحيح، وضعيف) فكان الحسن قسيم الضعيف، ومن ثَّم حَمل البعض كلام الإمام أحمد بن حنبل ومن على رأيه من أهل طبقته :

" إِذَا رَوَيْنَا عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي الحَلاَلِ وَالحَرَامِ وَالسُّنَنِ وَالأَحْكَامِ تَشَدَّدْنَا فِي الأَسَانِيدِ ، وَإِذَا رَوَيْنَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي فَضَائِلِ الأَعْمَالِ وَمَا لاَ يَضَعُ حُكْمًا وَلاَ يَرْفَعُهُ تَسَاهَلْنَا فِي الأَسَانِيدِ ".

١ – منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر، الناشر: دار الفكر، دمشق، ط: الثالثة ١٤٠١ه -١٩٨١م. ١/٢٧٦

٢ – شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي) لعبد الرحيم العراقي (ت: ٨٠٦ه) تحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤٢٣ ه – ٢٠٠٢ م. ١/ ٣٢٥

وقول عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ: إِذَا رَوَيْنَا الثَّوَابَ وَالْعِقَابَ وَفَضَائِلَ الْأَعْمَالِ تَسَاهَلْنَا فِي الْأَسَانِيدِ وَسَمَحْنَا فِي الرِّجَالِ، وَإِذَا رَوَيْنَا فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَالْأَحْكَامِ تَشَدَّدْنَا فِي الْأَسَانِيدِ وَانْتَقَدْنَا الرِّجَالَ [1]. على أنهم قصدوا الحسن.

أما بعدما شهر الترمذي الحسن، وتكلم عليه وعرفه، أصبحت القسمة ثلاثية، صحيح وحسن وضعيف، تفاوتت أحكام العلماء على الحديث الضعيف، إلا أنهم أجمعوا على أن الحديث الضعيف لا يعمل به في مسائل العقيدة، أصولها وفروعها، من أسماء الله وصفاته، وما يجب وما يجوز له وما يستحيل عليه سبحانه، وتفسير كلامه [2].

إلا أن آراءهم اختلفت بعد ذلك في العمل بالحديث الضعيف في الأحكام الشرعية، والترغيب والترهيب، وفضائل الأعمال ومساوئها، إلى مذاهب ثلاثة:

المذهب الأول:

العمل بالضعيف مطلقًا في الحلال والحرام والفرض والواجب والترغيب والترهيب والفضائل، بشرط ألا يكون شديد الضعف ، وشديد الضعف هو المتروك (وهو الذي في إسناده راو متهم بالكذب) والمتروك لا يعمل به لا في الفضائل ولا في غيرها من الأحكام والعقائد باتفاق، ويشترط كذلك ألا يوجد في الباب غيره ليقدم على القياس في الأحكام الشرعية، مع خلوه عن المُعارض.

---

١ – الكفاية في علم الرواية، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) المحقق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، نشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة ١٣٣/١ في إسناده أحمد بن مُحمد بن الأزهر السجزي، قال الدارقطني في غرائب مالك: الأزهري ضعيف الحديث، و" الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع " للخطيب البغدادي، تحقيق الدكتور محمود الطحان ٢/ ٩١ نشر مكتبة المعارف – الرياض. المملكة العربية السعودية.

٢ – تدريب الراوي للسوطي ١٦٢/١ بتصرف يسير.

معتمد هذا الرأي ومستنده: اعتمد أصحاب هذا الرأي على احتمالية إصابة راوي الضعيف وخلوه من المعارضة. وهذا الاستناد في وجهة نظري مردود فلا تقبل رواية كثير الخطأ بالاحتمال المجرد إذ احتمال الإصابة واحتمال الصدق غير وقوعهما، فمجرد الاحتمال العقلي لإصابة الضعيف غير معتبر مالم يقم الدليل؛ لأننا لو فتحنا هذا الباب(الاحتمال) في قبول الأخبار أو ردها لدخلنا في الوساوس والأوهام. فمثلًا ترى الناس يلومون من امتنع عن أكل طعام شهي لجواز كونه مسمومًا من غير أمارة على ذلك، ولا يلومونه على الامتناع عنه عند قيام أمارةٍ على وجود سُم أو ضرر فيه [1].

من يرى هذا الرأي:

أولًا: الفقهاء الأربعة وما جاء في تقديمهم العمل بالقياس على الحديث الضعيف ومناقشة رأيهم

١- رأي الحنفية: قال ابن حزم: جَمِيعُ الْحَنَفِيَّةِ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ ضَعِيفَ الْحَدِيثِ أَوْلَى عِنْدَهُ مِنَ الْقِيَاسِ وَالرَّأْيِ. وَعَلَى ذَلِكَ بَنَى مَذْهَبَهُ، كَمَا قَدَّمَ " حَدِيثَ الْقَهْقَهَةِ " مَعَ ضَعْفِهِ عَلَى الْقِيَاس وَالرَّأْيِ، وَقَدَّمَ " حَدِيثَ الْوُضُوءِ بِنَبِيذِ التَّمْرِ " فِي السَّفَرِ مَعَ ضَعْفه عَلى الرَّأْيِ وَالْقِيَاس، وَمَنعَ قَطْعَ السَّارِقِ بسَرِقَةٍ أَقَلَّ مِنْ عَشَرَةِ دراهِمَ وَالْحَدِيثُ فِيهِ ضَعِيفٌ، وَجعل أَكْثَرَ الْحَيْضِ عَشَرَةَ أَيَّامٍ وَالحَدِيثُ فِيهِ ضَعِيفٌ، وَشَرَطَ فِي إقَامَةِ الجُمُعَةِ المِصْرَ وَالحَدِيثُ فِيهِ كَذَلِكَ، وَتَرَكَ الْقِيَاس المَحْضَ فِي مَسَائِلِ الآبَارِ لآثَارٍ فِيهَا غَيْرُ مَرْفُوعَةٍ؛ فَتَقْدِيمُ الحَدِيثِ الضَّعِيفِ وَآثَارِ الصَّحَابَةِ عَلَى الْقِيَاسِ وَالرَّأْيِ قَوْلُهُ.

١ - الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، لعبد الحي اللكنوي، تحقيق الشيخ: عبد الفتاح أبو غدة، نشر: دار السلام للطباعة، ط: السابعة ١٤٢١، ٢٠٠٠ م. ص ١٩٠ بتصرف.

وَقَوْلُ الإمام أَحْمَدَ [١] ونقل ابن حزم عن أبي حنيفة قوله : الخبر المرسل والضعيف عن رسول الله ﷺ أولى من القياس، ولا يحلُ القياس مع وجوده.

فتأمل هذا الاعتناءَ بالأحاديث وعظيم جلالتها وموقعها عنده [٢].

٢- الإمام مالك بن أنس: ذكر ابن القيم أن مالكًا يقدم الحديث المرسل والمنقطع والبلاغات وقول الصحابي على القياس [٣]. ولعل ما أنزل كتابه(الموطأ) عن رتبة البخاري ومسلم ما ضَمنه إياه من البلاغات والمراسيل ... إلخ.

٣- الإمام محمد بن إدريس الشافعي: فقد نُقل عن الشافعي وغيره قبول الحديث المرسل بشروط: أن يكون المُرْسِل من كبار التابعين أو إذا سمى من أرسل عنه سمى ثقة، وإذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه، وأن ينضم إليها واحد مما يلي: أن يُروى المرسل من وجه آخر مسندًا، أو يوافق قول صحابي، أو يفتي أكثر أهل العلم بمقتضاه، أو يروى من وجه آخر مرسلًا أرسله من أخذ العلم عن غير رجال المرْسَل الأول. ولا ريب أن المرسل ضعيف مردود عند جمهور المحدثين وكثير من أصحاب الأصول والفقه [٤] ومن هنا بان لنا أن الأصل الذي بنى عليه الشافعي احتجاجه بالمرسل هو إلحاق المرسل بالصحيح إذا احتفت به القرائن. هذا عنده في

---

١ – ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل، لابن حزم. دمشق، ط: ١٣٧٩ه ص ٦٨

٢ – الإحكام في أصول الأحكام. تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت ٥٤/٧

٣ – إعلام الموقعين، لابن القيم. الناشر:دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط: الأولى ١٤٢٣ ه ٥٩/٢

٤ – الرسالة، للشافعي، ت: أحمد شاكر، الناشر: مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٨ه /١٩٤٠م. ٤٦٤/١

العمل بالضعيف، أما تقديم الحديث الضعيف عنده على القياس، فقد نقل ابن القيم "رواية أبي الحارث" عن الشافعي: ما تصنع بالرأي والقياس وفي الحديث ما يغنيك عنه ؟ وقد قال في "كتاب الخلَّال": سألت الشافعي عن القياس، فقال: إنما يُصَار إليه عند الضرورة [١]. وقد قدم الشافعي خبر تحريم "صَيْد وَجٍّ "[٢] مع ضعفه على القياس [٣].

٤- الإمام أحمد بن حنبل: الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيءٌ يدفع، وهو الذي رجَّحه على القياس [٤].

ثانيًا: من رأى العمل بالضعيف من علماء الحديث: الإمام أحمد بن حنبل كما سلف، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وهو يروي الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره؛ لأنه أقوى عنده من رأي الرجال، وهو في ذلك يتبع شيخه أحمد بن حنبل ويسير على دربه. الإمام أحمد بن شعيب النسائي: كان من مذهبه أن يُخرِج عن كل من يجمع على تركه[٥] وغيرهم .

---

١ - إعلام الموقعين، مرجع سابق ٢/٥٩

٢ - هو حديث: "أن صيد وَجٍّ وعضاهة حَرَم مُحَرَّم للَّه" .رواه الحميدي، (٦٣) والبخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٤٠) من طريق محمد بن عبد اللَّه بن إنسان عن أبيه عن عروة بن الزبير عن أبيه الزبير، وهذا إسناد ضعيف، محمد بن عبد اللَّه هذا قال البخاري (١/ ١٤٠): لم يُتابع عليه. وذكر أباه، وقال: لم يصح حديثه "وَجَّ" - بفتح الواو تشديد الجيم - موضع بناحية الطائف، وقيل: اسم جامع لحصونها. إعلام الموقعين ٢/٥٩

٣ - الأجوبة الفاضلة، للكنوي، ص ٤٩

٤ - قواعد في علوم الحديث، لظَفَر التَّهانوي، نشر دار السلام القاهرة، ط: السادسة ١٤١٧ه ١٩٩٦م. ص ٩٧

٥ - تدريب الراوي للسيوطي ١/١٦٢ وقواعد في علوم الحد الحديث، ص ٩٦ بتصرف.

مناقشة هذا الرأي:

أجيب عن هذا الرأي بعدة أمور منها:

١- أن من أجاز العمل بالضعيف قصد به الحديث الحسن؛ لأنه قسيم الضعيف قبل أن تكون القسمة ثلاثية (صحيح، وضعيف) وأن الذي شهر الحسن وتكلم عليه هو الترمذي.

قلت: إن إطلاق الحسن على الحديث وعلى الراوي أيضًا- وارد على لسان عدة من العلماء السابقين على الترمذي من طبقة شيخه وشيوخ شيوخه، بل ورد هذا الإطلاق على لسان الإمام أحمد نفسه.

قال ابن حجر في "نكته على مقدمة ابن الصلاح": "وأما علي بن المديني، فقد أكثر من وصف الأحاديث بالصحة والحسن في "مُسْنده"، "وعِللِه" وظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحي، وكأنه الإمام السابق لهذا الاصطلاح، وعنه أخذ البخاري ويعقوب بن شيبة وغير واحد"، وعن البخاري أخذ الترمذي.

ومثاله : ما ذكره الترمذي في "العلل الكبير" أنه سأل البخاري عن أحاديث التوقيت في المسح على الخفين، فقال: "حديث صفوان بن عسال صحيح، وحديث أبي بكرة ﷺ حسن" وحديث صفوان الذي أشار إليه موجود في شرائط الصحة، وحديث أبي بكرة ... على شرط الحسن لذاته ...

ولهذا قال ابن الصلاح: ويوجد – أي التعبير بالحسَن الاصطلاحي – في متفرقات من كلام بعض مشايخ الترمذي والطبقة التي قبله، كأحمد بن حنبل، والبخاري وغيرهما [١].

وثبت أن الإمام أحمد قد قال في ابن إسحاق صاحب المغازي : "حسن الحديث" بالمفهوم الاصطلاحي للحسن، دون الصحيح وفوق الضعيف [٢].

وعليه فظاهر كلام الإمام أحمد وطبقته، يشير إلى أن مراده بالضعيف: الضعيف الذي لم تحقق فيه شروط القبول، فإنه يريد أن الرأي لا يُعتد به عنده ما دام قد نقل في المسألة نص ولو ضعيفًا، فإن الضعيف خير من الرأي. إلا أن الضعيف ما ليس شديد الضعف فإنه لا يعمل به أصلًا [٣] وهؤلاء هم جهابذة الإسلام، وأعلم الناس بالسنة؛ وخطورة الاستدلال بما كان فيه متروك أو كذاب.

المذهب الثاني:

يرى فريق من المدققين من أهل العلم أن الحديث الضعيف لا يُعمل به مطلقًا، لا في الأحكام الشرعية ولا في الفضائل، ولا في الترغيب والترهيب، ولا ما كان على سبيل الاحتياط، بل نقل بعضهم حرمة العمل به.

مستند هذا الرأي: وحجتهم أن القرآن الكريم. والحديث المقبول – الصحيح والحسن – فيه غُنية عن رواية الحديث الضعيف والعمل به، وأن الحديث

---

١ – النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، دار الراية للنشر، تحقيق ربيع عمير، ط: الثانية ١٤٠٨ه ص ٤٢٦

٢ – مقدمة ابن الصلاح، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر سوريا، سنة ١٤٠٦ه – ١٩٨٦م. ص ٣٦

٣ – قواعد في علوم الحديث، ص ٩٧ بتصرف.

الضعيف يفيد الظنَّ المرجوح، وقد ذم الله تعالى الظنَّ، فقال سبحانه: " وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ " (يونس: ٣٦) ومن ثم فلا يعمل بالضعيف؛ لأنه زيادة في الدِّين بغير بينة.

قائل هذا الرأي: تبنى هذا الرأي جماعة من المحدثين والفقهاء منهم من صرح بذلك، ومنهم من أُخذ من كلامه، الأئمة: ابن مَعِين، والبخاري، ومسلم. وأبو زرعة الرازي، وسليمان الخطَّابي، وابن حِبانَ البُستي، وابن العربي – كبير المالكية في عصره –، وأبي شامة المقدسي – كبير الشافعية في زمنه – وابن حزم الظاهري، والشوكاني، ولهما رأي قوي في المسألة لا يُهمل، وشيخ الإسلام ابن تيمية، ومن المعاصرين: الشيخ أحمد شاكر والشيخ الألباني وآخرين.

فمثلًا: يقول الشيخ أحمد شاكر: والذي أراه أنَّ بيان الضعف في الحديث واجب على كل حال، ولا فرق بين الأحكام وبين فضائل الأعمال ونحوها في عدم الأخذ بالرواية الضعيفة ، بل لا حُجة لأحد إلا بما صح عن رسول الله ﷺ من حديث صحيح أو حسن [١]. وهذا ما ارتضاه الشيخ الألباني كذلك.

مناقشة وجهة ذلك الرأي:

بتتبع كلام ابن معين وجدت له قولين :

الأول: القول بعدم العمل بالحديث الضعيف.

والثاني: القول بالعمل به.

١ – الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، تحقيق الشيخ أحمد شاكر، ط دار الكتب العلمية بيروت ٨٦

ودليل القول بعدم جواز العمل: ما نقله ابن حجر في التهذيب: كان يحيى بن معين يقول: «من لم يكن سَمحًا في الحديث، كان كذّابًا !». قيل له: «وكيف يكون سمحًا ؟». قال: «إذا شَكَّ في الحديث تركه»[١].

ودليل إجازته للعمل بالحديث الضعيف: ما نقله ابن عدي في الكامل عن أحمد بن سعد بْنِ أَبِي مَرْيَم. قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِين يَقُولُ: إِدْرِيسُ بْنُ سِنَانٍ يُكْتَبُ مِنْ حَدِيثِهِ الرِّقَاقُ [٢].

أما البخاري فقد قال الكوثري [٣]: والمنع من الأخذ بالضعيف على الإطلاق مذهب البخاري. وقد عقب عبد الفتاح أبو غدة على الكوثري قائلا: هذا الكلام غير مسلَّم ومنقوضٌ بصنيعه في (الأدب المفرد) فقد أورد جملة كبيرة من الأحاديث والآثار الضعيفة مستدلًا بها في الباب، وقد يكون البابُ قاصرًا عليها وفي رواتها الضعيف والمجهول ومنكر الحديث والمتروك ..."[٤]

قلت (الباحث): البخاري كان يتخير من أحاديث الرجال، فقد يكون الراوي ضعيفًا لكن له روايات غير متهالكة أو واهية ينتقيها البخاري، علمًا أنه لم

---

١ – الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي ٢٣٣/١

٢ – الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي الجرجاني (المتوفى ٣٦٥ ه) تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض
وشارك في تحقيقه عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨ ه ١٩٩٧ م. ٣٤/٢

٣ – مقالات الكوثري، المكتبة التوفيقية، مصر ٥٩/١

٤ – ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني، لمحمد بن عبدالحي اللكنوي، ت ١٣٠٤ ه تعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت. ط ١، ١٤١٨ ه / ١٩٩٨ م. ص ١٨٢

يشترط على نفسه في (الأدب المفرد) ألا يُخرج الضعيف لكنه على أية حالٍ روى الضعيف وقال به.

وقد حكى الحافظ السيوطي عن ابن العربي قوله: وقيل: لا يجوز العمل به مطلقًا، قاله أبو بكر بن العربي [١]. ونُقل عنه أيضًا التسامح والتساهل في فضائل الأعمال؛ حيث قال في المرسل: وفيه مسألتان من أصول الفقه: إحداهما: أن المرسل من الأحاديث كله كالمسند عنده، وبه قال أبو حنيفة [٢].

ولا ريب فالمرسل ضعيف، ومن هنا نجد أن ابن العربي قال كلامه هذا في آخر حياته، عندما ألف كتابه (القبس) وقد أملى هذا الكتاب في (٥٣٢ هـ) بقرطبة عندما كان مقيمًا بها في فترة اعتزاله للقضاء، بينما هو قد توفي (٥٤٣ هـ) فثبت لدينا قبوله للضعيف الذي ليس فيه راو متروك.

◆ نخلص من هذا: إلى أن هذا المذهب تحمد له غيرته على السنة فى أخذ الحيطة والحذر من قبول الحديث الضعيف خاصة في العقائد والأحكام. لكن العدد منهم تساهلوا فيما دون ذلك.

ويمكن الرد على موقفهم: أن الحديث الضعيف بشروطه التي وضعها الجمهور للعمل به ليس كذبًا على النبي ﷺ، بل هو منسوب إلى النبي ﷺ مع احتمال الخطأ، وهذا الاحتمال يَقْوى ويَضعف بحسب نوع الضعف [٣].

---

١ – تدريب الراوي ١/١٦٢

٢ – القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، لمحمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المالكي (المتوفى ٥٤٣ ه) تحقيق الدكتور محمد عبد الله ولد كريم. الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٩٢ م. ١/٢٠٦

٣ – انظر حكم العمل بالحديث الضعيف عند المحدثين والفقهاء دراسة عبد الفتاح صالح قديش اليافعي، ص ٢

المذهب الثالث:

يعمل بالحديث الضعيف في الترغيب والترهيب وفي فضائل الأعمال والقصص والمواعظ وغيرها مع روايته من غير بيان ضعفه والتساهل في إسناده. أما العقائد: كأسماء الله وصفاته وما يجب وما يجوز عليه وما يستحيل، وكذا الأحكام الشرعية من حلالٍ وحرامٍ ومكروهٍ وواجبٍ، ومستحب، فإنه لا يُعمل به ولا يجوز التساهل في إسناده، بل لابد من بيان ضعفه.

مستند هذا الرأي: نُقولات كثيرة عن علماء الحديث وغيرهم. منها: ما قاله ابن حجر: يجوز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال؛ "لأنه إن كان صحيحًا في نفس الأمر فقد أعطى حقَّه من العمل، وإلا لم يترتب على العمل به مفسدُة تحليل ولا تحريم ولا ضياع حقٍ حتى للغير"[١].

وقول ابن عبد البر: أحاديث الفضائل لا يُحتاج فيها إلى من يُحتجُ به [٢].

وما نُقل عن الأئمة: ابن معين وابن مهدي وأحمد بن حنبل والحاكم وغيرهم: "إذا رَوينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والأحكامِ شدَّدنا في الأسانيد وانتقاد الرجال، وإذا رَوينا في الفضائل والثواب والعقاب سهلنا في الأسانيد وتسامحنا في الرجال [٣].

ونقل النووي اتفاق علماء الحديث على العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال [٤].

---

١ – الأجوبة الفاضلة، لعبد الحي اللكنوي، ص ٤٢

٢ – الأجوبة الفاضلة، لعبد الحي اللكنوي، ص ٥٠ واللفظ الأخير لعبد الرحمن بن مهدي.

٣ – الموضع السابق ص ٥٠

٤ – المجموع للنووي ٢/ ٢٢٦

ومنهم من قال يُعمل به بشروط كابن حجر العسقلاني وغيره، وبيان ذلك كالتالي:

١- الأول متفق عليه: وهو أن يكونَ الضعف غيرَ شديدٍ، فيُخْرِجُ من انفرد من الكذابين والمتهمين ومن فَحُشَ غلطه.

٢- أن يكون مندرجًا تحت أصلٍ عام - ثابت بالقرآن الكريم. أو بصحيح السنة - فيخرج ما يُخترع بحيث لا يكون له أصل أصلًا.

٣- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوتُه؛ لئلا يُنسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله. والشرطان الأخيران عن ابن عبد السلام وابن دقيق العيد، والأولُ نقل العلائيُّ الاتفاق عليه [١].

ويمكن إضافة ثلاثة شروط أخري جاءت في ثنايا كلام العلماء:

٤- أن لا يكون الضعيف مجمعًا على تركه.

٥- أن لا يكون مناقضًا للأصول الشرعية والأدلة الصحيحة.

٦- أن يكون في فضائل الأعمال.

بعد عرضنا لهذه الشروط نجدها في غاية الدِّقة والأهمية لو التزمت لضاقت دائرة العمل بالأحاديث الضعيفة، لكن يُعكر على ذلك: أن الشرط الأول مثلًا - وهو محل اتفاق كما أسلفت - يتطلب المعرفة بحال الحديث من حيث شدة الضعف لنتجنب العمل به، وهذا يتطلب عالمًا نحريرًا مطلعًا بهذا الفن - علم الحديث - في حين أن الكثير من العوام (غير المتخصصين في علم الحديث) يعملون بالحديث الضعيف ومن ثم يصعب عليهم معرفة حاله !.

---

١ - الأجوبة الفاضلة، لعبد الحي اللكنوي، ص ٤٣ و٤٤ بتصرف قليل.

قلت : لا مانع من العودة إلى أهل الصنعة في ذلك فهم الآن كُثر والحمد لله، وهذا في وجهة نظري يُضَيق العمل به وهو ما نَصْبوا إليه.

ومما يجدر أن نشير إليه هنا ثم أهمية الإفادة من البرامج الحاسوبية (برامج تخريج الحديث النبوي وعلم الرجال وغيرها) وكذا وسائل الاتصال القديمة والحديثة من: الإذاعة والتلفاز، والدراما ... وغيرها، وكذا وسائل التواصل الاجتماعي وتوظيفها في خدمة السنة، وتقريبها وعلومها إلى فئات المجتمع المختلفة.

وبعد أن عرضنا للحديث الضعيف، ننتقل إلى الحديث الموضوع، وما يتعلق به من قضايا مهمة نناقشها بعون الله تعالى في المطلب الثاني.

المطلب الثاني

الحديث الموضوع

وحكم روايته والعمل به، وطرائق الوضاعين

أولًا: الموضوع في اللغة له عِدة معانٍ:

١ – الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنوعُ، قال البقاعي : الموضوع هو اسم مفعول من وضع الشيء يضعه – بالفتح – وضعًا حطّه إشارة إلى أنّ رتبته أن يكون دائمًا ملقًى مطّرحًا لا يستحق الرفع [١]. والمرفوع هو المنسوب للنبي ﷺ، نسبة إلى صاحب المقام الرفيع ﷺ، فهو من المقابلة، فتأمل. وأُوردَ المَوْضُوْعَ فِي أنواعِ الحَدِيْثِ مَعَ أَنَّه لَيْسَ بحديثٍ؛ نظرًا إلى زَعْمِ واضعِهِ، ولتُعْرَفَ طرقُهُ التي يُتوصَّلُ بها لمعرفتِهِ لِيُنفى عَنْ القَبولِ [٢].

٢ – الإسقاط، يقال: وضع الجناية بمعنى أسقطها، ويقال: وضع هذا الأمر عن كاهله بمعنى أسقطه.

٣ – الخسارة، يقال: وضع فلانٌ في تجارته، أي خسر، ومنه بيع المواضعة، ومن ثم فالمعاني كلها تدور على الحط والخفض والسقط [٣]. قال العراقي في ألفيته: شَرُّ الضَّعِيْفِ: الخَبَرُ الموضُوْعُ ... الكَذِبُ المُختَلَقُ المَصْنُوْعُ [٤].

---

١ – النكت الوفية بما في شرح الألفية، لإبراهيم بن عمر البقاعي، المحقق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة الأولى ١٤٢٨ ه / ٢٠٠٧ م. ١/٦٤٥

٢ – فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، زكريا بن محمد الأنصاري السنيكي (ت ٩٢٦ ه) الناشر: دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤٢٢ه / ٢٠٠٢م. ١/٢٨٤

٣ – انظر: معجم مقاييس اللغة ٦: ١١٧ ــ ١١٨

٤ – فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، لأبي يحي السنيكي ١/٢٨٤

ثانيًا: الحديث الموضوع اصطلاحًا:

هو الكذب المختلق المصنوع المنسوب إلى رسول الله ﷺ.

" أي كذب الراوي في الحديث النبوي بأن يروي عن النبي ﷺ ما لم يقله متعمدًا لذلك" [١]. إلا أن بعض العلماء لم ير التقييد بقيد التعمد، وهذا منهج ابن تيمية إذ قال: ويراد بالموضوع ما يعلم انتفاء خبره وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب؛ بل أخطأ فيه.

وهذا الضرب في "المسند" منه، بل وفي "سنن أبي داود والنسائي"[٢].

أما الوضاعون: فهم الذين تعمدوا الكذب لا لأنهم أخطئوا ولا لأنهم رووا عن كذَّاب [٣].

ومن هنا نجد توافقًا بين المعنى اللغوي والاصطلاحي بجامع الدناءة والانحطاط في كلٍ، كما يقولون في المثل العربي: وافق شنٌّ طبقه، وافقه فعانقه. كناية عن شدة التوافق.

ثالثًا: حكم رواية الحديث الموضوع ومنزلته

(أ) حكم روايته: قال السيوطى: وَتَحْرُمُ رِوَايَتُهُ مَعَ الْعِلْمِ بِوَضْعِهِ – فِي أَيِّ مَعْنًى كَانَ، سَوَاءٌ الْأَحْكَامُ وَالْقَصَصُ وَالتَّرْغِيبُ وَغَيْرُهَا – إِلَّا مَقْرُونًا بِبَيَانِ وَضْعِهِ

---

١ – قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، للقاسمي ١٥٠/١ بتصرف يسير.

٢ – مجموع الفتاوى لابن تيمية، المحقق: عبد الرحمن قاسم. الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، عام ١٤١٦ه / ١٩٩٥ م. ٢٦/١٨

٣ – بحوث في تاريخ السنة المشرفة، لأكرم بن ضياء العمري، الناشر: بساط – بيروت، الطبعة الرابعة ٢١/١

والتحذير منه، لِحَدِيث: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يرَى أَنَّهُ كَـذِبٌ، فَهُـوَ أَحَـدُ الْكَاذِبِينَ» [١].

و"يُرَى" – مضبوطة بضم الياء – بمعنى يظن.

وفي "الكاذبين" روايتان: إحداهما: "الكَاذِبَينِ" بفتح الباء على إرادة التثنية.

والأخرى: "الكَاذِبِينَ" بكسرها على صيغة الجمع.

وكفى بهذه الجملة وعيدًا شديدًا في حق من روى الحديث فيظن أنه كذب؛ فضلا عن أن يتحقق ذلك ولا يبينه، لأنه ﷺ جعل المحدث بذلك مشاركًا لكاذبه في وضعه، وهذا ما أشار إليه مسلم في مقدمة صحيحه بقوله:

اعلم أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين؛ أن لا يروي إلا ما عُرف صحة مخارجه والستارة في ناقليه، وأن يتقي منها ما كان عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع. وكلام مسلم هنا موافق لما دل عليه الحديث المذكور [٢].

منزلة الحديث الموضوع: هو شر الحديث الضعيف جملة وتفصيلًا، وقد جعله العلماء آخر درجات الحديث الضعيف، وإنما جعلوه من درجاته لأجل التقسيم المعرفي وبحسب ادعاء واضعه، وإلا فهو ليس من أنواع الحديث أصلًا [٣].

---

١ – تدريب الراوي للسيوطي ٣٢٣/١ بتصرف. والحديث أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه ٨/١ وغيره.

٢ – النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٨٣٨/٢ ومقدمة مسلم ص٩ وأسنده لسمرة بن جندب والمغيرة بن شعبة.

٣ – الآثار السيئة للوضع في الحديث، لعبد الله بن ناصر الشقاري، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١٢٠ السنة ٣٥ – ١٤٢٣ه / ٢٠٠٣ م. ١١٦/١

رابعًا: حكم العمل بالحديث الموضوع

اتفق العلماء على حرمة العمل بالحديث الموضوع واعتقاده، لا في الترغيب والترهيب، ولا في الفضائل، ولا في غيرها، وسواء أكان له شاهد أم لا.

وقال السيوطي: فَإِن قيل: لم جَوَّزتم العَمَل بالضعيف مَعَ الشَّاهِد الْقوي، وَلم تُجَوِّزُوهُ بالموضوع مَعَ الشَّاهِدِ ؟

قُلْنَا: لِأَن الضَّعِيف لَهُ أصل فِي السّنة وَهُوَ غير مَقْطُوع بكذبه، وَلَا أَصْلَ للموضوع أصلًا، فَشَاهِدُهُ كَالبَنَّاءِ عَلَى المَاءِ أَوْ عَلَى جُرُفٍ هَارٍ [1].

خامسًا: طرائق الوضاعين في وضع الحديث

للوضاعين في صياغة الحديث طريقان رئيسان، وإن كان العراقي قد أضاف في ألفيته طريقًا ثالثًا حيث قال:

وَالوَاضِعُوْنَ بَعْضُهُمْ قَدْ صَنَعَا ... مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ، وَبَعْضٌ وَضَعَا

كَلامَ بَعْضِ الحُكَمَا فِي المُسْنَدِ ... وَمِنْهُ نَوْعٌ وَضْعُهُ لَمْ يُقْصَدِ

نَحْوُ حَدِيْثِ ثَابِتٍ (مَنْ كَثُرَتْ ... صَلاَتُهُ) الحَدِيْثَ، وَهْلَةٌ سَرَتْ [2] وبيانها التالي:

١- تحذير الخواص من أكاذيب القصاص للسيوطي، المحقق: محمد الصباغ، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، ط: الثانية، ١٣٩٤ ه - ١٩٧٤ م.

٢ - فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، لزكريا السنيكي ٢٩٣/١

الطريق الأول:

الصناعة: والصناعة أن يأتي أحدهم بكلام لغيره ليس من عند نفسه، ككلام لبعض الحكماء أَوْ الزُّهَّادِ، أَوْ الصَّحَابَةِ، أَوْ الإسرائيلياتِ ، ثم يضع له إسنادًا وينسبه للنبي ﷺ كحديث: " الْمَعِدَةُ بَيْتُ الدَّاءِ، وَالْحِمْيَةُ رَأْسُ الدَّوَاءِ" [١] فإنَّه من كلامِ بَعْضِ الأطباءِ.

الطريق الثاني:

الاختلاق: وذلك بأن يأتي بكلام من عند نفسه، ثم يضع له إسنادًا وينسبه للنبي ﷺ، مثاله: ما قاله سَيْفُ بْنُ عُمَرَ التَّمِيمِيُّ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ، فَجَاءَ ابْنُهُ مِنَ الْكُتَّابِ، فَقَالَ: مَالَكَ، قَالَ: ضَرَبَنِي الْمُعَلِّم. فَقَالَ: لَأُخْزِيَنَّهُمُ الْيَوْم. حدثني عِكْرِمَةُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " معَلِّمُو صِبْيَانِكُمْ شِرَارُكُم. أَقَلُّهُمْ رَحْمَةً لِلْيَتِيم. وَأَغْلَظُهُمْ عَلَى الْمِسْكِينِ "[٢]. وهو حديث موضوع، وسعد هذا، ساقط متهم بالزندقة.

---

١ – زاد المعاد لابن القيم. الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة والعشرون ١٤١٥ه /١٩٩٤م. ٩٦/٤ وقال ابن القيم: وأما الحديث الدائر على ألسنة الناس: " الحمية رأس الدواء، والمعدة بيت الداء، وعودوا كل جسم ما اعتاد " فهذا الحديث إنّما هو من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب، ولا يصحّ رفعه إلى النبي ﷺ، قاله غير واحدٍ من أئمة الحديث.

٢ – الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء – زوائد الأمالي والفوائد والمعاجم والمشيخات على الكتب الستة والموطأ ومسند الإمام أحمد، المؤلف: نبيل سعد الدين سَليم جَرَّار، الناشر: أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤٢٨ ه – ٢٠٠٧ م. ٥٧٢/٢

الطريق الثالث:

عدم قصد الراوي وضعه وإنما وَهم فيه، وإنما يُسمى شِبه الوضع، لكنه يدخل في الموضوع إذا ظهر لراويه حاله فأصر عليه [١].

كحديث ابن ماجه عن جابرٍ مرفوعًا: " مَنْ كَثُرَتْ صَلاتُهُ باللَّيلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بالنَّهارِ "[٢].

قال الحاكمُ: دخلَ ثابتُ بنُ موسى على شَريكِ بنِ عبدِ اللهِ القاضي، والمُستملي بين يديهِ، وشريكٌ يقول: حدّثنا الأعمشُ عن أبي سفيانَ عن جابرٍ قال: قالَ رسول الله ﷺ: ولم يذكرِ المتْنَ. فلما نظرَ إلى ثابتِ بنِ موسى قالَ: "مَنْ كثُرتْ صلاتُهُ بالليلِ حسُن وجههُ بالنهارِ" وإنَّما أرادَ ثابتًا لزهدِهِ وورعِهِ، فظنَّ ثابتٌ أنّه رُوِيَ هذا الحديثُ مرفوعًا بهذا الإسنادِ، فكان ثابتٌ يحدّثُ به عن شريكٍ عن الأعمشِ عن أبي سفيانَ عن جابرٍ، وقالَ ابنُ حبّانَ: وهذا قولُ شريك. قالَهُ عَقِبَ حديثِ الأعمشِ عن أبي سفيانَ عن جابرٍ: "يَعْقِدُ الشيطانُ على قافيةِ رأسِ أحدِكم"[٣]. فأدرجهُ ثابتٌ في الخبرِ ثمَّ سَرَقَهُ منه جماعةٌ ضعفاءُ وحدّثوا به عن شريكٍ، فعلى هَذَا هُوَ من أقسامِ المدرجِ. قال أبو حاتمٍ: والحديثُ موضوعٌ.

مما سبق يتبين لنا خطورة الأحاديث الضعيفة شديدة الضعف والموضوعة، وخطر الكذب والكذابين على المسلم وعقيدته والكون والمجتمع. ولأجل هذا فقد

---

١ – شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي) للعراقي ٣١٦/١

٢ – سنن ابن ماجه، إقامة الصلوات، باب: ما جاء في قيام الليل ٣٥٨/٢ رقم ١٣٣٣ وغيره، قال المحقق: باطل مرفوعًا، والصواب أنه من كلام شريك.

٣– صحيح البخاري، كتاب: التهجد، باب: عقد الشيطان على قافية الرأس ٥٢/٢ رقم ١١٤٢ وصحيح مسلم. صلاة المسافرين، باب: ما روي فيمن نام الليل أجمع ٥٣٨/١ رقم ٧٧٦ وغيرهما.

وضع علماء الحديث الضوابط الحاكمة التي من خلالها نميز بين الغث والسمين، الصحيح والمكذوب، وما بسببه يحكم على الراوي بالكذب، وما بسببه تنفى عنه التهم.

هذه القضايا تناولتها بالبحث، محاولًا في ذلك جمع شتاتها من بطون الكتب وترتيبها، وهذا ما سأتناوله في المبحث الثاني بإذن الله تعالى.

المبحث الثاني

الضوابط العامة التي وضعها العلماء
للكشف عن خطورة الحديث الضعيف والموضوع ورواتهما من عدمه

وضع علماء الحديث ضوابط عدة للكشف عن خطورة هذه الأحاديث من عدمه، وقد قسمته إلى مطلبين:

المطلب الأول

الضوابط العامة التي وضعها العلماء للكشف عن خطورة الحديث الضعيف ورواته من عدمه

إن ذِكرنا لهذه الضوابط هو استكمال لما سبق وذكرته وقت تعريف الحديث الضعيف، وأردت هنا التأكيد على أن إغفال هذه الضوابط أو العمل بضدها هو تضييع للراوي والمروي، مما يضر – بالراوي والرواية والمتلقي – أكبر الضرر.

أولًا: لا يلزم من كون الراوي ضعيفًا ضعفُه في جميع رواياته.

مثاله: في ترجمة (زياد بن عبد الله بن الطُّفيل العامري) قال صالح جزرة: زيادٌ في نفسه ضعيف، لكنه أثبتُ الناس في كتاب المغازي، وعن عبد الله بن إدريس: ما أجد أثبت من ابن إسحاق (صاحب المغازي) منه، وأفرط ابن حِبان فقال: لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد [1].

١ – قواعد في علوم الحديث، لظفر التهانوي، ص ٤٠٨ بتصرف يسير.

ثانيًا: الْجَارِح توثيقه مُعْتَبر، وجرحه لَا يعْتَبر؛ إلا إذا وَافقه غَيره مِمَّن ينصف وَيعْتَبر.

فَمنهمْ: أَبُو حَاتِم. وَالنَّسَائِيّ، وَابْن معِين، وَابْن الْقطَّان، وَيحيى الْقطَّان، وَابْن حبَان، وَغَيرهم. فإنهم معروفون بالإسراف فِي الْجرْح والتعنت فِيهِ، فليثبت الْعَاقِل فِي الروَاة الَّذين تفردوا بجرحهم. وليتفكر فِيهِ.

قال الذهبي في الميزان فِي تَرْجَمَة سُوَيْد بن عَمْرو الْكَلْبِيّ بعد نقل توثيقه عَن ابْن معِين وَغَيرهم:

أما ابْن حبَان فأسرف واجترأ، فَقَالَ: كَانَ يقلب الأسانيد، وَيَضَع على الأسانيد الصَّحِيحَة الْمُتُون الْوَاهِيَة. انْتهى [١].

قلت: هذا الكلام عليه ملحظان:

الأول: ساقه أبو غدة، فقال: هذا الكلام يثبت أن ابن حبان لم يكن متساهلًا في الحكم على الحديث؛ بل وصف بالتشدد، وإنما وصف بذلك لمخالفة الجمهور في قبول رواية مجهول العدالة [٢].

فهو ثقة عند ابن حبان إذا كان شيخهُ والراوي عنه ثقتين ولم يكن الحديث منكرًا. قلت: لكنه ضعيف عند الجمهور [٣].

---

١ – الرفع والتكميل في الجرح والتعديل لعبد الحي اللكنوي ١/٢٧٥

٢ – قسم العلماء مجهول العدالة إلى: مجهول العدالة ظاهرًا وباطنًا، وهذا لا تقبل روايته عند الجماهير. ومن جهلت عدالته باطنًا، ولكنه عدل في الظاهر، وهو المستور: فقد قال بقبوله بعض الشافعيين، ورجح ذلك سليم بن أيوب الفقيه، ووافقه ابن الصلاح. انظر: الباعث الحثيث، بتصرف ٢٥٦

٣ – قواعد في علوم الحديث، ص ١٨٠ أشار إلى ذلك المحقق: أبو غُدَّةَ رحمه الله تعالى.

الثاني: أن إخراج هؤلاء الجهابذة – أَبُو حَاتِم وَالنَّسَائِيّ وَابْن معِين وَابْن الْقطَّان وَيحيى الْقطَّان وَابْن حبَان – من الإنصاف والاعتبار فيه تجنٍّ كبير عليهم. كيف وهم الأثبات الذين قَلَّبوا الأسانيد، وخبروا عللها، وعرفوا صحيحها من سقيمها، فالأمر يحتاج إلى ضوابط وقواعد ونماذج تجرب ويقاس عليها؛ حتى نستطيع إصدار الحكم المبني على الدليل.

ثالثًا: عدم الالتفات إلى الجرح الناشئ عن الفهم الفاسد

في ترجمة (زيد بن وهب الجُهني) قال ابن حجر: وشذ يعقوب بن سفيان الفسوي فقال :

في حديثه خلل كثير – أي زيد بن وهب – ثم ساق من روايته قول عمر في حديثه : يا حذيفة؛ بالله أنا من المنافقين ؟ قال الفسوي: وهذا محال.

قلت: هذا تعنت زائد وما بمثل هذا تضعف الأثبات ولا ترد الأحاديث الصحيحة. فهذا صدر من عمر ﷺ عند غلبة الخوف وعدم أمنِ المكر، فلا يلتفت إلى هذه الوساوس الفاسدة في تضعيف الثقات [1].

١ – هدي الساري لابن حجر، دار المعرفة بيروت ١٣٧٩ ص ٤٠٤ وقواعد في علوم الحديث ٤٠٩

رابعًا: جرح المتأخر لا يُعتد به مع توثيق المتقدم

لا يخفى أن الراوي أعرف بمشايخه ومعاصريه وأدرى بأحوالهم وحديثهم. وكذلك كلما قرب زمن الراوي من شيخه؛ كلما كان حكمه في ذلك أقرب إلى الحق، فإن طول العهد وتباعد الزمان أدعى لاحتمال ضعف النقل وكثرة الوسائط، وعليه فإن توثيقه المتقدم إذا كان من أهل الخبرة والدراية والاعتدال مُقدَّمٌ على تضعيف المتأخر.

قال ابن حجر : القسم الثاني فيمن ضُعِّفَ بأمر مردود؛ كالتحامل أو التعنت أو عدم الاعتماد على المُضَعِّفِ لكونه من غير أهل النقد، أو لتأخر عصره.

وقال في ترجمة إسرائيل بن يونس: وبعد ثبوت ثناء العلماء عليه وتقديمه على غيره واحتجاج الشيخين به؛ لا يحمل من مُتأخر لا خبرة له بحقيقة حال من تقدمه أن يُطلق على إسرائيل الضعف ويَرد الأحاديث الصحيحة التي يرويها دائما؛ لإستناده إلى كون القطان كان يحمل عليه مِن غير أن يَعرِف وَجه ذلك الحَمْل[1].

خامسًا: صحة السند أو ضعفه لا تستلزم صحة المتن أو ضعفه

مما تقرر في علوم الحديث أن صحة سند الحديث لا تستلزم صحة المتن، وذلك لاحتمال وجود علة أو شذوذ في متنه ، وكذلك إن ضعف السند لا يلزم منه ضعف الحديث؛ لاحتمال أن يكون المتن قد صح من طريق أخرى، وإذًا فمن التسرع وعدم التثبت أن ينظر طالب العلم إلى إسناد الحديث؛ فإذا وجده متصلًا ووجد رجاله موثقين حكم بصحة الحديث قبل أن يُمْعِنَ النظر جيدًا في متنه أو

١ – هدي الساري مقدمة فتح الباري ص ٣٩٠ و٤٦٠ بتصرف.

شواهده ومتابعاته. ولكن يَسوغ الحكم على الحديث بناء على صحة إسناده بشروط ثلاثة وهي:

١ – أن يكون هذا الحكم صادرًا من حافظ متأهل لذلك .

٢ – أن يبذل الجُهد والوسع في التفتيش وتتبع الطرق والشواهد .

٣ – أن الحكم مع ذلك يكون ظنيا

قال السخاوي : فَإِذَا بَلَغَ الْحَافِظُ الْمُتَأَهِّلُ الْجُهْدَ، وَبَذَلَ الْوُسْعَ فِي التَّفْتِيشِ عَلَى ذَلِكَ الْمَتْنِ مِنْ مَظَانِّهِ، فَلَمْ يَجِدْهُ إِلَّا مِنْ تِلْكَ الطَّرِيقِ الضَّعِيفَةِ – سَاغَ لَهُ الْحُكْمُ بِالضَّعْفِ بِنَاءً عَلَى غَلَبَةِ ظَنِّهِ [١].

سادسًا: عدالة الراوي وصلاحه لا يكفيان لقبول روايته

اتّفق عُلَمَاء الحَدِيث على أَنه لَا يُؤْخَذ بِالْحَدِيث إِلَّا إِذا كَان رُوَاته موصوفين بِالْعَدَالَة والضبط، وَأَن الْعَدَالَة وَحدهَا غير كَافِيَة.

قَالَ يحيى بن الْقطَّان: لم نر أهل الْخَيْر فِي شَيْء أكذب مِنْهُم فِي الحَدِيث.

وقَالَ مُسلم: يجْرِي الكَذِبُ على لسانهم وَلَا يتعمدون الكَذِب.

وقال، قَالَ أَبُو الزِّنَاد عبد الله بن ذكْوَان: أدْركْت بِالْمَدِينَة مِائَةً كلهم مَأْمُونٌ مَا يُؤْخَذُ عَنْهُم الحَدِيث، يُقَال لَيْسَ من أَهله [٢].

---

١ – فتح المغيث ٣٤٨/١ بتصرف.

٢ – توجيه النظر إلى أصول الأثر، للشيخ طاهر الجزائري، ثم الدمشقيّ (المتوفى: ١٣٣٨ه) المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الأولى ١٤١٦ه – ١٩٩٥م. ٩١/١

وقد اعْتَرَضَ الصنعانيُّ على وصفهم بالصلاح من غير عِلْـــم. قـــائلا: وفي الحقيقة إنه ليس بصلاح، فإنه لا صلاح إلا عن علم. وإنما عَدَّهُم – زيـــن الـــدين العراقي– صالِحِين لما يُرَى مِن تَقَشُّفِهِمْ وزُهْدِهِمْ؛ مع أنهم مِن أهل الجهل والغبـــاوة، ولذا قيل:

مَنْ عذيري من معشر هجروا العق ... ل وحادوا عن طرقه المستقيمة

لا يرون الإنسان قد نال حظًا ... من صلاح حتى يكون بهيمة [١].

قلت: وكذا اتصاف الراوي بالضبط وحده غير كافٍ، حتى يكون عَدلًا.

سابعًا: لا ينبغي أن يُسمع قول مبتدع في مُبتدع

قال ابن حجر في ترجمة (إسماعيل بن أَبان الوراق الكوفي) بعدما ذكر الجُوز جاني فيه: كان مائلًا عن الحق – وقصد بالحق هنا زعمه: النَّصْبَ، وهو التدين ببغض سيدنا علي ﷺ. والميل عن الحق يعني به ما عليه الكوفيون مـــن التشـــيع، وكـــان إسماعيل هذا شديد التشيع – قلت: الجُوزجاني كان ناصبيًا منحرفًا عن علي، فهـــو ضد الشيعي المنحرف عن عثمان ﷺ، والصواب موالاتُهما جميعًا (سيدنا عثمـــان، وسيدنا علي – رضي الله عنهما) [٢].

---

١ – توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ٥٨ والبيتان لابن دقيق العيد.

٢ – العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم. لابن الوزير محمد بن إبراهيم. تحقيق: الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، ط: ١٤١٥ ه – ١٩٩٤ م. ٣٨٨/٢ وقواعد في علوم الحديث ٣٩٩ بتصرف.

ثامنًا: الراوي لا يضره التَّشيع [١] إذا كان ثَبْتَ الأخذ والأداء، ولم يكن داعية لرأيه.

قال ابن حجر: وخالد بنُ مخلد القَطْواني الكوفي من كبار شيوخ البخاري روى عنه، وثقوه وكان شيعيًا مفرطًا، قال العجلي: ثقة فيه تشيع، وقال ابن سعد: كان متشيعًا مفرطًا، وقال صالح جزرة: ثقة إلا أنَّه كان متهمًا بالغلو في التشيع، وقال أحمد بن حنبل: له مناكير، وقال أبو داود: صدوق إلا أنَّه يتشيع، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به.

وقال ابن حجر: أما التشيع، فقد قدمنا أنَّه إذا كان ثبت الأخذ والأداء لا يضره، لا سيما ولم يكن داعية إلى رأيه، وأما المناكير: فقد تتبعها ابن عدي من حديثه، وأوردها في كتابه "الكامل" ٣/ ٩٠٤/ ٩٠٧ وليس فيها شيء مما أخرجه له البخاري، بل لم أر له عنده من أفراده سوى حديث واحد وهو حديث أبي هريرة " من عادى لي وليًا ... الحديث"، وروى له الباقون سوى أبي داود [٢].

فالتشيع في عرف المتقدمين ليس كتشيع المعاصرين الذين حكموا بردة الكثير من الصحابة وأنهم كتموا الوحي، وكذا اتهامهم بالخيانة والكذب، وكذا

---

١ – فالتشيع في عرفهم (المتقدمين من الرواة) لا يعدو تفضيل (على ﷺ) على بعض الصحابة كعثمان – ﷺ وأرضاهم جميعًا – وفي ذلك قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: التشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل عَلِيٍّ عَلَى عثمان، وأن عليًّا كان مصيبًا في حروبه وأن مخالفه مخطئ مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أن عليًّا أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ، وإذا كان معتقد ذلك ورعًا دينًا صادقًا مجتهدًا فلا ترد روايته بهذا لاسيما إن كان غير داعية، وأما التشيع في عرف المتأخرين: فهو الرفض المحض، فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة. راجع تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، ترجمة أبان بن تغلب الربعي، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى ١٣٢٦ه ١/٩٤ بتصرف.

٢ – هدي الساري مقدمة فتح الباري ص ٤٠٠ والعواصم والقواصم ١/٣٩٦ بتصرف.

تجويز لعنهم. ورمي السيدة عائشة رضى الله عنها – الصديقة بنت الصديق – بالإفك، وسب أبي بكر وعمر.

فهؤلاء لا تُقبل روايتهم بحال حتى يُحدثوا توبة، بينما الشيعة الأولى كما روى ابْنُ شَوْذَبٍ عَنْ لَيْثٍ قَالَ: " أَدْرَكْتُ الشِّيْعَةَ الأُوْلَى بِالكُوْفَةِ وَمَا يُفَضِّلُوْنَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ أَحَدًا " [١]. ومن الشيعة الأولى (أبو الصلت الهروي) قال أحمد بن سيار: " كان يُعرف بالتشيع ، فناظرته لأستخرج ما عنده، فلم أره يفرط رأيته، يقدم أبا بكر وعمر، ولا يذكر الصحابة إلا بالجميل. وقال لي: هذا مذهبي الذي أدين الله به" [٢].

تاسعًا: إذا رأيت حديثًا بإسناد ضعيف

فلك أن تقول: هو ضعيف بهذا الإسناد، ولا تقل: ضعيف المتن.

قال السيوطي: إِذَا رَأَيْتَ حَدِيثًا بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، فَلَكَ أَنْ تَقُولَ: هُوَ ضَعِيفٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَا تَقُلْ: ضَعِيفُ الْمَتْنِ، وَلَا ضَعِيفٌ، وَلَا تُطْلِقْ لِمُجَرَّدِ ضَعْفِ ذَلِكَ الْإِسْنَادِ، فَقَدْ يَكُونُ لَهُ إِسْنَادٌ آخَرُ صَحِيحٌ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ إِمَامٌ: إِنَّهُ لَمْ يُرْوَ مِنْ وَجْهٍ صَحِيحٍ، أَوْ لَيْسَ لَهُ إِسْنَادٌ يَثْبُتُ بِهِ، أَوْ إِنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ: مُفَسِّرًا ضَعْفَهُ، فَإِنْ أُطْلِقَ الضَّعِيفُ، وَلَمْ يُبَيَّنْ سَبَبُهُ، فَفِيهِ كَلَامٌ يَأْتِي قَرِيبًا. اهـ.

قلت: والكلام الذي أتى بعدُ هو: أنَّ حكمَه التوقفُ حتى ينكشفَ حالُه.

---

١ – سير أعلام النبلاء للذهبي ٦/٣١٤

٢ – ميزان الاعتدال للذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٣٨٢ ه – ١٩٦٣ م. ٢/٦١٦

قال التهانوي: وقد ينكشف حاله عند المجتهد بموافقة القياس، أو أقوال الصحابة والتابعين، أو دلالة النصوص وغيرها [١].

عاشرًا: ضرورة التنبه إلى من رُمي بالتشيع، أو البدعة، أو سرقة الحديث ثم رجع

قال ابن حجر في " التهذيب" وقد عتب أحمد في روايته عن عبد الرزاق شيخه (لتشيعه) فذكر أن عبد الرزاق رجع. وقال ابن تيمية: مَعَ أَنَّ عَبْدَ الرَّزَّاقِ كَانَ يَمِيلُ إِلَى التَّشَيُّعِ وَيَرْوِي كَثِيرًا مِنْ فَضَائِلِ عَلِيٍّ وَإِنْ كَانَتْ ضَعِيفَةً ؛ لَكِنَّهُ أَجَلُّ قَدْرًا مِنْ أَنْ يَرْوِيَ مِثْلَ هَذَا الْكَذِبِ الظَّاهِرِ [٢].

حادي عشر: التحذير من الاعتماد على خبر يرويه واحد من المعروفين بكثرة رواية الضعيف والموضوع

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الِاسْتِدْلَالُ بِمُجَرَّدِ خَبَرٍ يَرْوِيهِ الْوَاحِدُ، مِنْ جِنْسِ الثَّعْلَبِيِّ وَالنَّقَّاشِ وَالْوَاحِدِيِّ، وَأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ الْمُفَسِّرِينَ؛ لِكَثْرَةِ مَا يَرْوُونَهُ مِنَ الْحَدِيثِ وَيَكُونُ ضَعِيفًا، بَلْ مَوْضُوعًا. فَنَحْنُ لَوْ لَمْ نَعْلَمْ كَذِبَ هَؤُلَاءِ مِنْ وُجُوهٍ أُخْرَى، لَمْ يَجُزْ أَنْ نَعْتَمِدَ عَلَيْهِ؛ لِكَوْنِ الثَّعْلَبِيِّ وَأَمْثَالِهِ رَوَوْهُ، فَكَيْفَ إِذَا كُنَّا عَالِمِينَ بِأَنَّهُ كَذِبٌ ؟! [٣].

---

١ – تدريب الراوي ١٦٠ وقواعد في علوم الحديث ٩٥ بتصرف.

٢ – منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، المحقق: محمد رشاد سالم. الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٠٦ ه – ١٩٨٦ م. ١٣/٧

٣ – منهاج السنة النبوية، الموضع السابق.

ثاني عشر: الحديث الضعيف لا يتقوى بالتجربة، وإنما يتقوى بناءً على الإسناد:

ومثال ذلك ما رواه البيهقي من حديث ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: " تُصَلِّي اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ تَشَهَّدُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، فَإِذَا جَلَسْتَ فِي آخِرِ صَلَاتِكَ فَأَثْنِ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ كَبِّرْ وَاسْجُدْ، وَاقْرَأْ وَأَنْتَ سَاجِدٌ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَآيَةَ الْكُرْسِيِّ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ عَشْرَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قُلِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِمَعَاقِدِ الْعِزِّ مِنْ عَرْشِكَ، وَمُنْتَهَى الرَّحْمَةِ مِنْ كِتَابِكَ، وَاسْمِكَ الْأَعْظَمِ. وَجَدِّكَ الْأَعْلَى، وَكَلِمَاتِكَ التَّامَّةِ، ثُمَّ تَسْأَلُ بَعْدُ حَاجَتَكَ، ثُمَّ ارْفَعْ رَأْسَكَ فَسَلِّمْ عَنْ يَمِينِكَ وَعَنْ شِمَالِكَ، وَاتَّقِ السُّفَهَاءَ أَنْ تُعَلِّمُوهَا فَيَدْعُونَ رَبَّهُمْ فَيُسْتَجَابَ لَهُمْ" [١].

قلت: سنده موضوع، قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: هَذَا حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ بِلَا شَكٍّ، وَإِسْنَادُهُ مُخَبَّطٌ كَمَا تَرَى، وَفِي إِسْنَادِهِ عُمَرُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ ابْنُ مَعِينٍ فِيهِ: كَذَّابٌ، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: يَرْوِي عَنِ الثِّقَاتِ الْمُعْضِلَاتِ، وَيَدَّعِي شُيُوخًا لَمْ يَرَهُم. وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ النَّهْيُ عَنِ الْقِرَاءَةِ فِي السُّجُودِ [٢].

---

١ – الدعوات الكبير للبيهقي ١٨/٢ رقم ٤٤٣ المحقق: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: غراس للنشر والتوزيع – الكويت، الطبعة الأولى للنسخة الكاملة ٢٠٠٩ م.

٢ – الموضوعات ١٤٢/٢

ورُغم ذلك قَالَ الْبَيْهَقِيّ إِنَّه قد جرب فَوجدَ سَببا لقَضَاء الْحَاجة، وقَالَ ابْن الْجَزرِي فِي الْحصن الْحصين عَن الْبَيْهَقِيّ وَغير وَاحِد وَعَن نَفسه أَنه قد جربه لقَضَاء الْحَاجة فَوَجَدَهُ كَذَلِك [١].

ونقل الحاكم عن نفسه، وأحمد بن حرب، وإبراهيم بن على الدَّبيلي، والنووي وغير واحد أنه قد جربه فوجده حقًّا [٢].

قلت: قال الشوكاني: السّنة لَا تثبت بِمُجَرَّد التجربة، وَلَا يخرج بهَا الْفَاعِل للشَّيْء مُعْتَقدًا أَنه سنة عَن كَونه مبتدعا، وَقبُول الدُّعَاء لَا يدل على أَن سَبَب الْقبُول ثَابت عَن رَسُول الله ﷺ، فقد يُجيب اللهُ الدُّعَاءَ مِن غير توسل بِسنة، وَهُوَ أرْحم الرَّاحِمِينَ، وَقد تكون الاستجابة استدراجًا، فقد ثبت في السنة الصحيحة النهى عن القراءة في الركوع والسجود، فهذا من أعظم الدلائل على كون هذا المروي موضوعًا [٣].

١ – تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين، للشوكاني، ص ٢١٥ الناشر: دار القلم – بيروت لبنان، ط: ١، ١٩٨٤ م.

٢ – الحديث ليس في المستدرك، ولكن نقل ابن عراق في تنزيه الشريعة أن الحاكم رواه في المائة ١١٢/٢

٣ – تحفة الذاكرين، الموضع السابق.

ثالث عشر: لا يُضعف الحديث أو يصحح بمجرد الكشف الصوفي[١]

(التضعيف والتصحيح الكشْفِي)

يقول صاحب الفتوحات المكية: رُب حديث ترك العمل به لضعف طريقه من أجل وضاع في رواته يكون صحيحا في نفس الأمر لسماع المكاشَف له من الروح (يقصد: جبريل؛ لأنه يُنزل المُكاشَف منزلة الصحابي الذي شهد مع رسول الله ﷺ سؤال جبريل عن الإسلام والإيمان والإحسان) حين إلقائه على رسول الله ﷺ، ورُب حديث يكون صحيحا من طريق رواته؛ يحصل لهذا المكاشف أنه غير صحيح لسؤاله لرسول الله ﷺ ، فيعلم وضعه ويترك العمل به ؛ وإن عمل به أهل النقل لصحة طريقه ، وهو في نفس لأمر ليس كذلك [٢].

قلت: هذا كلام باطل لا يؤبه له؛ لأنه يهدر علم الرواية وفيه إبطال لقواعد الجرح والتعديل وهدم لمنهج المحدثين فوق أن الكشف مضطرب لا قاعدة له ولا انضباط. قال ابن القيم رحمه الله: وَمَنْ أَحَالَكَ عَلَى غَيْرِ(أَخْبَرَنَا) وَ(حَدَّثَنَا) فَقَدْ أَحَالَكَ: إِمَّا عَلَى خَيَالِ صُوفِيٍّ، أَوْ قِيَاسِ فَلْسَفِيٍّ، أَوْ رَأْيِ نَفْسِيٍّ. فَلَيْسَ بَعْدَ الْقُرْآنِ وَأَخْبَرَنَا وَحَدَّثَنَا إِلَّا شُبَهَاتُ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَآرَاءُ الْمُنْحَرِفِينَ، وَخَيَالَاتُ الْمُتَصَوِّفِينَ، وَقِيَاسُ الْمُتَفَلْسِفِينَ. وَمَنْ فَارَقَ الدَّلِيلَ ضَلَّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ [٣].

---

١ – الكشف عند الصوفية: إدراك الأمور بنور إلهي لا بالسماع. معجم المصطلحات الصوفية ص ٢٢٥

٢ – الفتوحات المكية لابن عربي ١٤١/١ بتصرف. تحقيق: عثمان يحي، الناشر: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ونقله العجلوني في (كشف الخفاء) ١٤/١ أما ابن عربي الصوفي، فجمهور علماء الأمة على ضلالته وجهالاته، وإتيانه بالكفر فيما اعتقد وكتب.

٣ – مدارج السالكين، لابن القيم. لمحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٦ ه – ١٩٩٦ م. ٤٣٩/٢

وقد تعجب عبد الفتاح أبو غدة من نقل الشيخ إسماعيل العجلوني في كتابه (كشف الخفاء) هذا الكلام دون تعليق عليه؛ حيث قال: "هذا ما نقله العجلوني وسكت عليه واعتمده! ولا يكاد ينقضي عجبي من صنيعه هذا ... ! كيف استساغ قبول هذا الكلام الذي تُهْدَر به علوم المحدثين وقواعد الحديث والدين ؟! ويصبح به أمر التصحيح والتضعيف من علماء الحديث شيئًا لا معنى له بالنسبة إلى من يقول: إنه مكاشَف، أو يَرى نفسه أنه مكاشَف ! ومتى كان لثبوت السنة المطهرة مصدران: النقل الصحيح من المحدثين والكشف من المكاشَفين ؟! فحذارِ أن تغتر بهذا، والله يتولاك ويرعاك» ... إلى آخره [1].

١ – أبو غدة في تعليقة على كتاب: المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، للملا على القارئ.

المطلب الثاني

الضوابط العامة التي وضعها العلماء

للكشف عن خطورة الحديث الموضوع ورواته من عدمه

لا ريب أنه دَخل في الإسلام قومٌ من الزنادقة لم يَرق لهم حضارة هذا الدين ورفعة شأنه وعلوه فوق عقائدهم الباطلة فعمدوا إلى الدَّس في الدين والكذب على رسول الله ﷺ فوضعوا أحاديث تناقض روح الإسلام وتعاليمه؛ وذلك بقصد إظهار تناقضه وتضاربه مما يثير حول مبادئه الرِّيب والشكوك، إلا أن الجهابذة قد وضعوا ضوابط حاكمة وكاشفة عن مثل هذه الحيل والأكاذيب؛ ليميزوا الصحيح من السقيم. وقد تناولتها من ثلاث زوايا:

الزاوية الأولي: نظرية تتعلق بالأسانيد والرواة.

الزاوية الثانية: تطبيقية عملية تتعلق بالمتن.

الزاوية الثالثة: عبارة عن ضوابط عامة تتعلق بطرق معرفة الوضع والوضاعين ... إلخ.

وهاك بيانها:

أولًا: الزاوية الأولي: نظرية، تتعلق بالأسانيد والرواة

استشعر العلماء الخطر الناتج عن الوضع فشمروا عن ساق الجد وساعده واهتموا بالإسناد، ودرسوا أحوال الرواة بعد أن كانت ثقة الراوي هي المُرجَحة فطلبوا الأسانيد قبل المتون.

ودليل ذلك ما رواه مسلم بسنده عن ابن سيرين قال:

لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم . فيُنظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم . ويُنظر إلى أهل البِدَع فلا يؤخذ حديثهم [١].

وَقَالَ الْحَاكِم النيسابوري: " فَلَوْلَا الْإِسْنَادُ وَطَلَبُ هَذِهِ الطَّائِفَةِ لَهُ وَكَثْرَةُ مُوَاظَبَتِهِمْ عَلَى حِفْظِهِ لَدَرَسَ مَنَارُ الْإِسْلَام. وَلَتَمَكَّنَ أَهْلُ الْإِلْحَادِ وَالْبِدَعِ فِيهِ بِوَضْعِ الْأَحَادِيثِ، وَقَلْبِ الْأَسَانِيدِ، فَإِنَّ الْأَخْبَارَ إِذَا تَعَرَّتْ عَنْ وُجُودِ الْأَسَانِيدِ فِيهَا كَانَتْ بُتْرًا" [٢].

وفي ضوء ذلك وضع العلماء ضوابط متعددة تكشف الضعف الشديد، والوضع والاختلاق، بكل دقة وحيادية، وبيانها التالي:

أولًا: أهمية تتبع الحفاظ في كل عصر لهذه الروايات وسَبْرِها وعدها ونخلها، وبيان زيفها وخطئه

إن المتتبع لجهود السابقين يجدهم قد قطعوا شوطًا كبيرًا في ذلك لكن الجهود في حاجة إلى الاستمرارية، ودليل ذلك ما رواه العقيلي بسنده إلى حماد بن زيد قال: وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ أربعة عشر ألف حديث. قال الصنعاني: ومعرفة قدر عددها دليل على تتبع الحفاظ من الأئمة لها ومعرفتهم إياها [٣].

---

١ – مقدمة صحيح مسلم. ص ٨٤

٢ – معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله الحاكم. المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٧ه – ١٩٧٧م. ص ٦

٣ – توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ٢/٥٥ بتصرف.

ثانيًا: اتصاف راوٍ في السند بهذه الصفات كـــافٍ في رد روايتـــه، والحكم عليه بالضعف الشديد، وعلى روايته بالوضع ما لم يروها ثقة.

سيلاحظ القارئ أننا لم نذكر مرتبة للوضع، فلم نقل مراتب الحكم بالوضع، وذلك لأن الوضع حكمٌ على الحديث وليس حكمًا على الراوي، ومن أجل ذلـــك نبَّهَنا العلماء فقالوا: ربما صدق الكذوب.

فلا يكفي للحكم على الحديث بأنه موضوع مجرد أن يكون فيه راوٍ كذاب أو يكون فيه راوٍ من مراتب الضعف الشديد، بل نكتفي بالحكم على إسناد الحديث بأنه إســـناد شديد الضعف أو ضعيف جدًا، ولا نقول: موضوع حتى تكون هنـــاك قرينة [١].

وباستقراء مراتب ألفاظ الجرح [٢] وجدنا الأئمة قد اختلفت طـــرائقهم في عدها، ولكن الذي يهمنا هنا هو رتبة هذه الألفاظ وأنها ليست في مرتبـــة واحـــدة، ومن مراتب تلك الألفاظ: وهي مُرتبة من الأسهل إلى الأسوأ:

١- نحو قولهم: فيه مقال. فيه ضعف. ليس بذاك القويّ ... إلى آخره.

---

١ - التخريج ودراسة الأسانيد، لحاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني ٨٨ بتصرف.

٢ - مراتب الجرح والتعديل: أول من رتبها وهذبها وأدرج فيها الألفاظ المستعملة من قبل أئمة هذا الشأن الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في تقدمة كتابه (الجرح والتعديل) فأجاد وأحسن، وجعل ابن أبي حاتم المراس في القسمين أربعًا أربعًا، أربعًا في قسم التعديل، وأربعاً في قسم التجريح، وتبعه على ذلك ابن الصلاح والنووي وابن كثير، ثم جاء الذهبي والعراقي فزادا في كل قسم مرتبة، فصارت المراتب خمسًا خمسًا، ثم جاء الحافظ ابن حجر فزاد في التقريب مرتبة في كل قسم فصارت المراتب ستًا ستًا، لكنه نسخ مراتب القسمين جميعًا، وأدرج مراتب الجرح بعد مراتب التعديل، فصارت المراتب اثنتي عشرة مرتبة. انظر: شرح نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني، الشارح: عبد الكريم بن عبد الله بن حمد الخضير ٢٥/١١

٢- نحو قولهم: لا يُحتجُّ به، مضطرب الحديث ... إلى آخر ما هنالك.

٣- نحو قولهم: رُدَّ حديثه. منكر الحديث. ساقط الحديث. ضعيفٌ جِدًّا. واهٍ بمرةٍ.

٤- نحو قولهم: يسرق الحديث. متَّهَمٌ بالكذب، أو بالوضع. ساقط.

٥- نحو قولهم: دجّالٌ. كذّاب. وضّاعٌ. يضع. يكذب.

٦- ما يدلّ على المبالغة، كـ : أكـــــذب الناس. إليه المنتهى في الكذب. ركْــن الكذب [١].

وحكم هذه المراتب: أن أهل المراتب الأربع الأخيرة لا يحتج بحديثهم ، ولا يكتب حديثهم لا للاختبار ولا للاعتبار.

لكن المرتبتين الأُوليين: لا يحتج بحديث أهلهما كذلك، ولكن يكتب حديثهم للاعتبار، والاعتبار معناه : أن الحديث ضعفه غير شديد، ومِن ثَمَّ يُرقيه مَن هــو في درجته أو أعلى منه، وكذلك يُرقِّي غيرَه.

---

١ - نزهة النظر نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢ه ١٧٤ بتصرف.

ثالثًا: وصف من اشتهروا بعدالتهم بالكذب، لا يُراد به حقيقته بل مطلق التضعيف مجازًا.

وما ذلك إلا لأن الكذب ينافي العدالة ولا ينافيها الضعف ولذا قال ابن حبان في (عمرو بن عُبيد المعتزلي): يكذب في الحديث وهمًا لا تعمدًا ، والكذب وهمًا : عبارَة عَن وُقُوع خطأ فِي حَدِيثه على طَرِيق السَّهْو أَو الْغَفْلَة وَنَحْو ذَلِك. وَهُوَ مِمَّا لَا يَخْلُو عَنهُ إِنْسَان مهما جلّ حفظه وانتباهه [١]. فإن الحقيقة في الكذب الذي يقدح في الراوي ما كان عن عمد، ومن ثم فَرَمِي المشهور بالعدالة بالكذب لا يوجب القدح فيه، بل يوجب توقفًا في قبوله حتى يَبين سبب ضعفه [٢].

رابعًا: مطلق وجود كذاب في السند لا يلزم منه أن يكون الحديث مكذوبًا.

لجواز أنه ثابت من غير طريقه إلا أن يعترف بأنه وضع ذلك الحديث بعينه، أو ما يقوم مقام اعترافه ..." قاله زين الدين العراقي [٣]. إلى أخر ذلك من الضوابط التي وضعها علماء الحديث لمعرفة ما يُضعف الحديث بسببه ومدى خطورة عدم الدِّقة في النقل، والحكم على الراوي بشبهة قد يترك حديثه بسببها.

---

١ – توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر الجزائري، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الأولى ١٤١٦ه – ١٩٩٥م. ٢٦١

٢ – توضيح الأفكار، ص ٧٠ بتصرف.

٣ – شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي) للعراقي ٣٠٧/١

الزاوية الثانية: تطبيقية عملية، تتعلق بالمتن.

سلف وذكرت أهمية الإسناد وأنه للحديث مثل الأساس للبناء واستقر في الأذهان أنه لا يمكن تصور الحديث بدون الإسناد كما لا يمكن أن يتصور البنيان بدون الأساس والجسم بدون الروح. فأصبح الحديث عبارة عن جزئين: الإسناد، والمتن. فإذا كان المتن واحدًا وله إسنادان، فهما حديثان في اصطلاح المحدثين. ومن ثم كان للإسناد أكبر الأثر في قبول المتن، ومن هذا القبيل: الحديث الموضوع المروي عن أبي بن كعب مرفوعًا في فضل القرآن، سورة سورة من أوله إلى آخره فقد روى السيوطي عن المؤمل بن إسماعيل قال: حدثني شيخ به، فقلت للشيخ: من حدثك به ؟ فقال: حدثني رجل بالمدائن وهو حي فصرت إليه فقلت من حدثك به ؟ فقال: حدثني شيخ بواسط وهو حي فصرت إليه فقال: حدثني شيخ بالبصرة، فصرت إليه، فقال: حدثني شيخ بعبادان فصرت إليه. فأخذ بيدي فأدخلني بيتا فإذا فيه قوم من المتصوفة ومعهم شيخ، فقال: هذا الشيخ حدثني فقلت: يا شيخ من حدثك ؟ فقال: له لم يحدثني أحد، ولكنا رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن فوضعنا لهم هذا الحديث [1].

١ – الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح المؤلف: إبراهيم بن موسى الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (المتوفى: ٨٠٢هـ) المحقق: صلاح فتحي هلل، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م. ٢٢٨/١

وهنا أسوق بعض الضوابط التطبيقية العملية المتعلقة بالمتن وبيانها التالي:

أولًا: ما وضعه العلماء من مصنفات جمعت المتون الموضوعة، وقامت بنقدها والحكم عليها.

لقد وضع العلماء مصنفات جمعت الحديث الموضوع ودرسته دراسة عملية تطبيقة بينت علله وأوجه كذبه، من هذه المصنفات: (الموضوعات) لابن الجوزي [١]. وهو كتاب وُضع لتبيان الأحاديث الموضوعة، وذكر أسانيدها وبيان عللها والإشارة إلى أماكن وجودها في كتب الحديث، وقد قسم ابن الجوزي أحاديث رسول الله ﷺ إلى ستة أقسام: الأربعة الأولى منها: القلب مطمئن إليها لا تدخلها علة ولا يتطرق عليها فساد، وأما القسم الخامس: الشديد الضعف، فقد ألف فيه كتاب "العلل المتناهية في الأحاديث الواهية". وأما القسم السادس: وهو المقطوع بأنها محال وكذب

---

١ – عاب عليه ابن الصلاح، رحمه الله، تساهله في الحكم على الأحاديث بالوضع، وكذا عاب عليه الحافظ زين الدين العراقي والحافظ ابن حجر، حيث أورد في كتاب "الموضوعات" أحاديث ضعيفة لا تصل لدرجة الوضع، وأحاديث حسنة، وأحاديث صحيحة، بل وأورد أحاديث في أعلى درجات الصحة، فذكر حديثين أحدهما عند البخاري والآخر عند مسلم. وربما كان سبب هذا الوهم. هو منهج ابن الجوزي في كتابه، حيث اعتمد في نقده للأحاديث على "نكارة المتن"، وهو أمر نسبي، لا يعني بالضرورة بطلان الحديث، وإن كان قرينة مرجحة لذلك، وعن هذا المنهج يقول الحافظ رحمه الله: "المدار في الركة على ركة المعنى، فحيثما وجدت دلت على الوضع، وإن لم ينضم إليها ركة اللفظ، لأن هذا الدين كله محاسن. والركة ترجع إلى الرداءة. أما ركاكة اللفظ فقط فلا تدل على ذلك، لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى فغير ألفاظه بغير فصيح. نعم. إن صرح بأنه من لفظ النبي ﷺ فكاذب". اه نقلا عن "الباعث الحثيث" ص ١١٦ وقد قال ابن حجر: كتاب الموضوعات، موضوع، والذي ينتقد عليه بالنسبة إلى ما لا ينتقد قليل جدا. قال العلائي دخلت على ابن الجوزي الآفة من التوسع في الحكم بالوضع لأن مستنده في غالب ذلك ضعف رواته. "الباعث الحثيث" ص ١١٢ وتوضيح الأفكار للصنعاني ٥٤

فقد ألف لها كتابه (الموضوعات) وهو مرتب على ترتيب كتب الفقه، يشتمل على خمسين كتابًا، تبدأ بكتاب (التوحيد) وتنتهي بـ (المستبشع من الموضوع على الصحابة) ، ومنهجه في ذلك يتبلور في طريقين:

الطريق الأول: يسوق الحديث بكامل سنده ثم يبدأ في توهينه عن طريق رده دراية، ورده درَاية؛ يكون بمخالفته نصًا قطعي الثبوت قطعي الدلالة، أو مخالفته ما هو من المسلمات العقلية، والمقطوع بصحته.

الطريق الثاني: رد الحديث رواية، فيسوق الراوي الواهي في السند ويبين عقيدته الدينية مستشهدًا في ذلك بأقوال الثقات من علماء الجرح والتعديل في الراوي المتهم. أضف إلى ذلك سرده كل طرق الحديث ومناقشتها مناقشة علمية دقيقة [١].

ثانيًا: موقف علماء الحديث ممن عَمَدوا إلى بعض الأحاديث التي ظاهرها الإشكال والتعارض؛ فجمعوها يشنِّعون بها على أهل الحديث، كمثال تطبيقي.

لا ريب أن علماء الحديث وقفوا من هذه الفعْلة موقفًا صلدًا وأجابوا عنها بأن منها ما لا يصح عندهم فلا يحتاجون إلى الجواب عنه. ومنها ما ليس بمشكل وإن استشكله أهل الأهواء، وأمثلته في كتاب الله تعالى موجودة، وباقيها يوجد في كتاب الله عزَّ وجلَّ نظيره في أنه يظهر أنه مُشكِل أو معَارِض لغيره مما يثبت، فيفسَّر بنحو ما تُفسَّر نظائره من القرآن، ولا يدل ذلك على عدم صحته.

١- انظر: الإمام ابن الجوزي وكتابه الموضوعات، لمحمود أحمد الندوي، جامعة: البنجاب- لاهور- باكستان رسالة دكتوراة ١٤٠١ه ص ٢٢٣ – ٢٢٧ بتصرف كثير.

الزاوية الثالثة: ضوابط عامة تتعلق بطرق معرفة الوضع والوضاعين، وهي عدة متفرقات نسوقها كتالي:

(أ) لا يقتضي الحكم على الحديث بالوضع بطلان معناه

من المقرر لدى أهل الصنعة أنه لا يلزم من كون الإسناد موضوعًا أن يكون المتن باطلًا فقد يكون الحديث موضوعًا سندًا ومتنًا، أو متنًا لا سندًا، أو سندًا لا متنًا.

فمثلًا : من الأحاديث التي صحت متنًا وبطلت سندًا حديث:

" الْخَيْرُ فِيَّ وَفِي أُمَّتِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ".

قال الحافظ ابن حجر: لا أعرفه [١] ولكن معناه صحيح، يعني في حديث: « لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُم حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ كَذَلِكَ » [٢].

قلت: معناه صحيح لكن لا تستشهد به فلابد أن يثبت الحديث ويقبل سندًا ومتنًا، وهذا خلاف مذهب بعض المفكرين من المستشرقين وغيرهم من أن الحديث إذا صح معناه عمل به. وهذا كلام باطل كما مر، فإذا أردت نقله لا تنسبه لرسول الله ﷺ.

---

١ – كشف الخفاء ومزيل الإلباس، لإسماعيل العجلوني ،الناشر: المكتبة العصرية، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد هنداوي، الطبعة الأولى ١٤٢٠ه – ٢٠٠٠ م. ٤٥٤/٤

٢ – صحيح البخاري كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ: "لا تزال طائفة .." ١٠١/٩ رقم ٧٣١١ وصحيح مسلم في الإمارة: باب قول النبي ﷺ: "لا تزال طائفة .." واللفظ له. ١٥٢٣/٣ رقم ١٩٢٠

(ب) بعد الحكم على الحديث بالوضع فلا يمكن تقوية معناه بالأحاديث الصحيحة والآيات القرآنية

لم يوفق من أورد الحديث الموضوع وحكم عليه بالوضع ثم ساق أدلة من القرآن والسنة تؤيد معناه فهذا يوقع في وهم أن الموضوع يترقى ويتقوى بالصحيح، وهذا باطل.

ومثاله : "لكل زمان دولة ورجال" وهو بمعنى قوله تعالى : "وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ"(آل عمرَان: ١٤٠) وَأما اللَّفْظ فَلَيْسَ بِحَدِيث [١].

(ج) أهم الصيغ والمصطلحات التي أطلقت على الحديث الموضوع؛ ومدلولها في كتب الموضوعات، والأحكام.

لعلمائنا المحدثين عبارات واصطلاحات جروا عليها في كلامهم. فمن عرفها وفهمها، تجنب الخطأ، وانحاز إلى الصواب، مثل:

١- قولهم في الحديث: لا يصح، أو لا يثبت، أو لم يصح، أو لم يثبت، أو ليس بصحيح، أو ليس بثابت، أو غير ثابت، أو لا يثبت، ونحو هذه التعابير.

قال العلامة التهانوي: إذا قالوا في كُتبِ الضُّعفاء أو الموضوعات: هذا الحديث لا يصح أو لا يثبت، فمعناه أنه موضوع، وإذا قالوه في كتب الأحكام فمعناه نفي الصحة الاصطلاحية عنه [٢].

---

١ - اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع، المؤلف: محمد بن خليل بن إبراهيم. الطرابلسي (المتوفى ١٣٠٥ ه) المحقق: فواز أحمد زمرلي، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط: الأولى ١٤١٥ ه ١٤٨/١

٢ - قواعد في علوم الحديث، ص ٢٨٢

قلت: نفي الصحة الاصطلاحية؛ أن الحديث لم يبلغ رتبة الصحيح، وأنه حسن أو ضعيف.

ومما يؤيد ذلك المنهج في كتب (الموضوعات) ما ذكره العلامة عبد الفتاح أبو غدة: من أن ابن الجوزي قد تكرر منه في كتابه الموضوعات قوله: (لا يصح) أكثر من ثلاثمائة مرة. وتعقَّبه السيوطي فألَّف أربعة كتب هي: " النكت البديعات على الموضوعات"، و"التعقبات على الموضوعات"، و" اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة" الصُّغرى و" اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة" الكُبرى وهي المطبوعة منهما. وتعقُّبُه –فيما تعقَّبه به– فيها كلِّها قائمٌ على أن قول ابن الجوزي في الحديث: (لا يصح) مثلُ قوله فيه: (موضوع) لا فرق بينهما كما تراه مستفيضًا في كلٍ من كتاب "الموضوعات" لابن الجوزي، وكتابِ "اللآلئ المصنوعة" للسيوطي رحمهما الله تعالى [1].

قلت: ويؤيد ذلك في كتب الأحكام. ما نقله عبد الفتاح أبوغدة: قال شيخنا الإمام الكوثري رحمه الله تعالى في مقدمته لكتاب "انتقاد المغني عن الحفظ والكتاب" لصديقنا الأستاذ حسام الدين القدسي حفظه الله تعالى ص ١١ : تنبيه: يقول المسندُ الأوحد ابنُ هِمّات الدمشقي في "التنكيت والإفادة في تخريج أحاديث خاتمة (سِفْر السعادة) :

اعلم أن البخاري وكلَّ من صنّف في الأحكام يريد بقوله: (لم يصح) الصحة الاصطلاحية، ومن صنّف في الموضوعات والضعفاء يريد بقوله: (لم يصح) أو (لم

١ – انظر تعليق الشيخ أبي غدة على كتاب (قواعد في علوم الحديث) للتهانوي ٢٨٣ بتصرف.

يثبت) المعنى الأعم، ولا يَلزمُ من الأول نفيُ الحُسْن أو الضّعْف ويلزمُ من الثاني البُطلان .. إلى آخر ذلك "[١].

(د) علامات ودلالات تُيسر معرفة الحديث الموضوع

بعد بحث طويل وشاق استنتج العلماء من خلال فحصهم الأحاديث الموضوعة وعدها علامات ودلالات يعرف بها الحديث الموضوع، هذه العلامات منها ما يتعلق بالسند، ومنها ما يتعلق بالمتن، وبيانها التالي:

أولًا: عَلاَمَاتُ ودَلَالات الوَضْعِ فِي السَّنَدِ:

١ – اعتراف راوي الحديث بكذبه وإقراره باختلاق ما يرويه وهو سيد الأدلة.

ومثال ذلك:

اعتراف أبي عصمة نوح بن أبي مريم – المُلَقَّبْ بنوح الجامع، جمع كل شيء إلا الحديث– بوضعه أحاديث فضائل السور.

وَكَمَا اعْتَرَفَ عَبْدُ الكَرِيمِ بْنُ أَبِي العَوْجَاءِ بِوَضْعِ أَرْبَعَةَ آلاَفِ حَدِيثٍ يُحَرِّمُ فِيهَا الحَلاَلَ وَيُحَلِّلُ فِيهَا الحَرَامَ [٢].

وعن عَبْد الصَّمَدِ قال: مَرِضَ أَبُو جُزَيٍّ فَكَانُوا عِنْدَهُ فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ حَضَرَ مِنْ أَمْرِي مَا تَرَوْنَ، وَإِنِّي كَذَبْتُ فِي أَحَادِيثَ وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْهُ. قُلْنَا: مَا أَحْسَنَ مَا

١ – قواعد في علوم الحديث الموضع السابق.

٢ – تدريب الراوي ١/٣٣٥

صَنَعْتَ، تُبْ إِلَى اللَّهِ، قَالَ: ثُمَّ صَحَّ مِنْ مَرَضِهِ فَمَرَّ فِي تِلْكَ الحَدِيث كلهَا [١]. أي: رجع إلى ما كان يفعل.

٢ – ما يقوم مقام الإقرار والاعتراف في الوضع ويتضمنه

وصورته: أن يروي الراوي حديثًا عن شيخ لم يثبت لقياه به، أو يذكر تاريخًا يُعلم منه وفاة ذلك الشيخ قبل أن يولد ذلك الراوي، وإن كان البعض قد ردَّ هـذا بقوله:

ربما كذب في تاريخ مولده أو وفاته أو أخطأ وهو صادق في نفس الأمر، أو يذكر مكانًا لم يرحل له ذلك الشيخ أبدًا فيعلم من ذلك كذبه.

ومثاله: ما أخرجه مسلم في مقدمته : «أَنَّ الْمُعَلَّى بْنَ عُرْفَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو وَائِلٍ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا ابْنُ مَسْعُودٍ بِصِفِّينَ» .

فَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ يَعْنِي الفَضْلَ بْنَ دُكَيْنٍ حَاكِيهِ عَنْ الْمُعَلَّى: «أَتُرَاهُ بُعِثَ بَعْدَ الْمَوْتِ ؟» [٢] .

ومعلوم أن ابن مسعود ﷺ قد تُوفي سنة اثنتين أو ثلاثة وثلاثين في خلافة عثمان ﷺ قبل انتهائها بثلاث سنين. فَهَذَا لَمْ يَعْتَرِفْ بِوَضْعِهِ، وَلَكِنَّ اعْتِرَافَهُ بِوَقْتِ مَوْلِدِهِ يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ إِقْرَارِهِ بِالْوَضْعِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْحَدِيثَ لَا يُعْرَفُ إِلَّا عَنْ ذَلِكَ الشَّيْخِ، وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِرِوَايَةِ هَذَا عَنْهُ [٣].

---

١ – المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد ابن حبان (ت:٣٥٤) المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، ط: الأولى ١٣٩٦ه ٥٢/٣

٢ – مقدمة صحيح مسلم ١/ ٢٦

٣ – تدريب الراوي للسيوطي ٣٢٤/١

٣ – قرينة في الراوي تدل على كذبه

مثل : أن يكون الراوي رافضيًا، والحديث في فضائل أهل البيت [١].

أو كونه ناصبيًا (وهو الذي يناصب أهل البيت العداء) والحديث الذي يرويه في مطاعن أهل البيت.

أو قرينة الباعث النفسي الاجتماعي، وقد اعتنى علماء الحديث بهذه الظاهرة ورصدوها.

ومثالها: ما أخرجه الحاكم بسنده قَالَ حدثنَا سَيْفُ بْنُ عُمَرَ التَّمِيمِيُّ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ فَجَاءَ ابْنُهُ مِنَ الْكُتَّابِ فَقَالَ مَالَكَ قَالَ ضَرَبَنِي الْمُعَلِّمُ فَقَالَ لَأُخْزِيَنَّهُمُ الْيَوْمَ. حدثني عِكْرِمَةُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَعَلِّمُو صِبْيَانِكُمْ شِرَارُكُمْ؛ أَقَلُّهُمْ رَحْمَةً لِلْيَتِيمِ؛ وَأَغْلَظُهُمْ عَلَى الْمِسْكِينِ" [٢].

وقد عُرف عن سعد بن طريف أنه كان آلة لوضع الحديث الفوري. ومن القرائن الاجتماعية والنفسية أيضًا، ما ورد أنهُ قِيل لِمَأْمُونِ بْنِ أَحْمَدَ الْهَرَوِيِّ: أَلَا تَرَى إِلَى الشَّافِعِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ بِخُرَاسَانَ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْدَانَ الْأَزْدِيُّ، عَنْ أَنَسٍ، مَرْفُوعًا: «يَكُونُ فِي أُمَّتِي رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ، أَضَرُّ عَلَى أُمَّتِي مِنْ إِبْلِيسَ، وَيَكُونُ فِي أُمَّتِي رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو حَنِيفَةَ، هُوَ سِرَاجُ أُمَّتِي» [٣].

---

١ – المرجع السابق ١٨٠

٢ – المدخل إلى كتاب الإكليل، للحاكم. المحقق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر: دار الدعوة – الإسكندرية ٥٦/١

٣ – تدريب الراوي ٣٢٨/١

أضف إلى ذلك كون أحد رجال السند كذابًا معروفًا بالكذب، ولا يرويه ثقة من الثقات إلخ ذلك.

٤ – قرينة في المروي

هناك قرائن كثيرة تحف المروي تنادي بوضعه لكن قبل سردها نتأمل هذا السؤال الذي أجاب عنه ابن القيم في كتابه (المنار المُنيف في الصحيح والضعيف) فقال:

وَسُئِلْت: هَلْ يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ (الحَدِيثِ) المَوْضُوعِ بِضَابِطٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْظَرَ فِي سَنَدِهِ ؟ فأجاب: هَذَا سُؤَالٌ عَظِيمُ الْقَدْرِ وَإِنَّمَا يَعْلَمُ ذَلِكَ مَنْ تَضَلَّعَ فِي مَعْرِفَةِ السَّنَنِ الصَّحِيحَةِ، وَاخْتَلَطَتْ (بِلَحْمِهِ وَدَمِّهِ) وَصَارَ لَهُ فِيهَا مَلَكَةٌ، وَصَارَ لَهُ اخْتِصَاصٌ شَدِيدٌ بِمَعْرِفَةِ السُّنَنِ وَالآثَارِ وَمَعْرِفَةِ (سِيرَةِ) رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهَدْيِهِ فِيمَا يَأْمُرُ بِهِ وَيَنْهَى عَنْهُ، وَيُخْبِرُ عَنْهُ وَيَدْعُو إِلَيْهِ، وَيُحِبُّهُ وَيَكْرَهُهُ وَيُشْرِعُهُ لِلأُمَّةِ بحيث كَأَنَّهُ مُخَالِطٌ لِلرَّسُولِ ﷺ كَوَاحِدٍ مِنَ أَصْحَابِهِ [١].

قال ابن دقيق العيد: «وَكَثِيرًا مَا يَحْكُمُونَ بِذَلِكَ (أَيْ بالوَضْعِ) بِاعْتِبَارٍ يَرْجِعُ إِلَى المَرْوِيِّ وَأَلْفَاظِ الحَدِيثِ، وَحَاصِلُهُ أَنَّهَا حَصَلَتْ لَهُمْ بِكَثْرَةِ مُحَاوَلَةِ أَلْفَاظِ النَّبِيِّ ﷺ هَيْئَةٌ نَفْسَانِيَّةٌ وَمَلَكَةٌ يَعْرِفُونَ بِهَا مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَلْفَاظِهِ وَمَا لاَ يَجُوزُ ... فَإِنَّ مَعْرِفَةَ الوَضْعِ مِنْ قَرِينَةِ حَالِ المَرْوِيِّ أَكْثَرُ مِنْ قَرِينَةِ حَالِ الرَّاوِي» [٢].

وبعد هذا العرض الموجز أورد أهم القرائن:

١– المنار المنيف ، لابن القيم. تحقيق وتعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية: ١٤٠٣ ه – ١٩٨٣ م. نشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا. ص ٤٤

٢ – توضيح الأفكار ٧٢

(أ) الإفراط بالوعيد الشديد على الذنب اليسير، أو بالوعد العظيم على الطاعة اليسيرة.

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَنْظَلَةَ غَسِيلِ الْمَلَائِكَةِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: " دِرْهَمٌ رِبًا يَأْكُلُهُ الرَّجُلُ وَهُوَ يَعْلَم. أَشَدُّ مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ زَنْيَةً " (١).

ولابن ماجه من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "الرِّبَا سَبْعُونَ حُوبًا، أَيْسَرُهَا أَنْ يَنْكِحَ الرَّجُلُ أُمَّهُ" (٢).

هذا الحديث وأضرابه رتب وعيدًا شديدًا على درهم ربًا، ولاريب فالزنا أعظم حرمة من الربا بقسميه، ربا الفضل وربا النسيئة، فكيف تستوي لقمة من ربًا أو درهم من ربًا مع زنية واحدة فضلًا عن ستةٍ وثلاثين زنية.

قلت: وقد ذهب جمع من العلماء إلى جواز قتل الزاني بمحارمه بالسيف حتى ولو لم يكن متزوجًا فما بالكم بأمه. فأمارات الوضع تفوح رائحتها منه، فمتنه مكذوب باطل ولا كرامة.

---

١ – مسند أحمد ٢٨٨/٣٦، ٢١٩٥٧، وسنن الدارقطني، حققه: شعيب الارنؤوط، وآخرين، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤ ه – ٢٠٠٤ م. ٤٠٣/٣ والحديث: ضعيف مرفوعًا، رجاله ثقات رجال الشيخين غير صحابيه، فقد روى له أبو دواد، وهذا الحديث لا يصح مرفوعًا إلى النبي ﷺ، وإنما هو من قول كعب الأحبار كما سيأتي في الرواية التالية وفي تخريجه هنا، وصوَّبه أبو القاسم البغوي والدار قطني. أيوب: هو ابن أبي تميمة السختياني، وابن أبي مليكة: هو عبد الله بن عبيد الله. وأخرجه ابن الجوزي في "الموضوعات" ٢٤٦/٢

٢ – سنن ابن ماجه، في التجارات، باب: التغليظ في الربا ٣٧٧/٣ رقم ٢٢٧٣ وغيره. إسناده ضعيف لضعف أبي معشر – وهو نجيح بن عبد الرحمن السِّنْدي – وقد تابعه غيرُ واحدٍ ممن لا يُعتدُّ بمتابعته، قاله: الأرنؤوط.

ومثال الثاني: مَنْ عَلَّقَ قِنْدِيلا فِي الْمَسْجِدِ صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُطْفِيَ ذَلِكَ الْقِنْدِيلَ، وَمَنْ بَسَطَ فِيهِ حَصِيرًا صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يَنْقَطِعَ ذَلِكَ الْحَصِيرُ" أورده ابن الجوزي في الواهيات، وقال : وضعه عاصم بن سليمان الكوزي، يعني شيخ عمر بن صبح.

وأورد أيضًا من حديث عمر مرفوعا " من نور في مساجدنا نور الله قبره ، ومن راح فيه رائحة أدخل الله في قبره من روح الجنة ". وفيه: إبراهيم بن البراء متهم ذو موضوعات ، قال الذهبي : وعلمنا بطلان هذا بأن النبي ، ﷺ، مات ولم يوقد في حياته في مسجده قنديلا ، ولا بسط فيه حصيرًا ، ولو كان قال لأصحابه هذا لبادروا إلى هذه الفضيلة [١].

(ب) ركاكة معنى الحديث ولفظه

وإن كانت ركاكة اللفظ ليست دليلًا على وضع الحديث، لجواز أن يكون الراوي قد تصرف في اللفظ؛ إلا أن يصرح أنه من لفظ رسول الله ﷺ، فهو والحالة هذه كذاب.

فرسول الله ﷺ أفصح من نطق بالضاد فكيف يصدر منه هذا ؟ وهذه الركاكة يمكن إدراكها عند جهابذة هذا الفن، فللحديث كما يقول الرَّبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الْحَدِيثِ حَدِيثًا لَهُ ضَوْءٌ كَضَوْءِ النَّهَارِ، وَإِنَّ مِنَ الْحَدِيثِ حَدِيثًا لَهُ ظُلْمَةٌ كَظُلْمَةِ اللَّيْلِ» [٢].

(ج) أن يُفتَش عن الحديث في زمن استقرار الرواية، فلا يُوجد في بطون الأسفار ولا في صدور الرِّجال.

---

١ – تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لابن عراق الكناني ١/١١٥

٢ – الكفاية في علم الرواية ص ٤٣١

(د) إدراج بعض العبارات التي يستحيل صدورها عن رسول الله ﷺ كتمنيه الرق في حديث أبي هريرة، والاعتقاد بأن بقاء التعارض بين حديثين مستحيل فإما أن يحملا على نسخ أحدهما للآخر أو تفصيله أو تخصيصه.

(هـ) مخالفة النص لصريح المعقول، ولا يقبل تأويلًا بحال، فلا يرد الشرع بما ينافي مقتضى العقل. وفي هذا يقول ابن الجوزي: كل حديث رأيته يخالف المعقول أو يناقض الأصول فأعلم أنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره [١].

(و) دفع الحس والمشاهدة للخبر: كادعاء الإنسان الطير في الهواء، وكذا ما نقله الذهبي عن سهيل بن ذكوان، قال: لقيت عائشة بواسط [٢] وهكذا يكون الكذب فعائشة رضى الله عنها ماتت قبل أن يبني الحجاج واسط بدهر.

(ز) مناقضة الحديث لنص القرآن الكريم. أو السنة النبوية، أو الإجماع القطعي

فكل حديث اشتمل على: مدح باطل، أو إزهاق نفس معصومة، أو فساد، أو ظلم. أو ذم حق، فرسول الله منه براء. ومن هذا الباب أحاديث مدح من اسمه محمد ، أو أحمد ، وأن كل من يسمى بهذه الأسماء ، لا يدخل النار وهذا مناقض لما هو معلوم من دينه ﷺ أن النار لا يجار منها بالأسماء والألقاب، وإنما النجاة منها بالإيمان والأعمال الصالحة [٣].

---

١ – الموضوعات ١/١٦٠

٢ – ميزان الاعتدال للذهبي ٢/٢٤٣

٣ – المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن القيم ٥٧ رقم ٨٠

(ح) مخالفة المتن للوقائع والأحداث الزمنية المربوطة بتاريخ ووقت في حياة رسول الله ﷺ وقد أبطلته القرائن.

منها: حديث أَنَسٍ، دَخَلْتُ الْحَمَّامَ فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا فِي الْوَزْنِ وَعَلَيْهِ مِئْزَرٌ، فَهَمَمْتُ أَنْ أُكَلِّمَهُ فَقَالَ: يَا أَنَسُ إِنَّمَا حَرَّمْتُ دُخُولَ الْحَمَّامِ بِغَيْرِ مِئْزَرٍ.

قال ابْن الْجَوْزِيّ: فِي سَنَده مَجْهُولُونَ، وَلم يدْخل رَسُول الله ﷺ حَماما قطّ، وَلَا كَانَ عِنْدهم حمام[1].

ومنها كذلك: حديث: "أن النَّبِيَّ ﷺ وَضَعَ الجِزْيَةِ عَلَى أَهْلِ خَيْبَرَ وَرَفَعَ عَنْهُمْ الْكُلْفَةَ وَالْسُّخْرَةَ بِشَهَادَةِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ وَكِتَابَةِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ»، وهذا كذب صريح لأسباب:

١- أَنَّ فِيهِ شَهَادَةَ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ وَسَعْدٌ قَدْ تُوُفِّيَ قَبْلَ ذَلِكَ فِي غَزْوَةِ الْخَنْدَقِ.

٢- أَنَّ فِيه، وَكَتَبَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ هَكَذَا، وَمُعَاوِيَةُ إِنَّمَا أَسْلَمَ زَمَنَ الْفَتْحِ وَكَانَ مِنَ الطُّلَقَاءِ.

٣- أَنَّ الْجِزْيَةَ لَمْ تَكُنْ نَزَلَتْ حِينَئِذٍ وَلَا يَعْرِفُهَا الصَّحَابَةُ وَلَا الْعَرَبُ وَإِنَّمَا نَزَلَتْ بَعْدَ عَامِ تَبُوكَ.

٤- أَنَّ فِيهِ أَنَّهُ وَضَعَ عَنْهُمُ الْكُلَفَ وَالسُّخَرَ وَلَمْ يَكُنْ فِي زَمَانِهِ ﷺ لَا كُلَفَ وَلَا سُخَرَ وَلَا مُكُوسَ.

٥- أَنَّ مِثْلَ هَذَا مِمَّا تَتَوَفَّرُ الْهِمَمُ وَالدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ فَكَيْفَ يَكُونُ قَدْ وَقَعَ وَلَا يَكُونُ عِلْمُهُ عِنْدَ حَمَلَةِ السُّنَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأَئِمَةِ الْحَدِيثِ وَيَنْفَرِدُ بِعِلْمِهِ وَنَقْلِهِ الْيَهُودُ. إلخ ذلك من الضوابط التي وضعها العلماء لمعرفة الوضع في

١ - الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، لملا على القارئ ٤٦٦

الحديث سندًا ومتنًا، مما يدل على يقظتهم وخبرتهم في استخراج تلك النصوص، وكشف الوضع والوضاعين، وما لهما من دور خطير في تهديد البنـــاء النبـــوي للإنسان.

وهذا ما سنتناوله في بحثنا القادم بإذن الله تعالى، في الدراسة التطبيقية لنماذج من الأحاديث الضعيفة والموضوعة المهددة للبناء النبوي للإنسان.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد

فمن أهم نتائج هذا البحث التي خرجت بها:

أولًا: أن الدَّس والطعن في السنة النبوية لم ولن يتوقف من مطلع الرسالة إلى يومنا هذا؛ بغرض إبطال السنة ومن ثم الطعن في القرآن؛ لأنها التطبيق العملي للقرآن الكريم.

ثانيًا: التفريق بين الحديث الضعيف والموضوع، والتفريق بين الضعيف الذي ينجبر ويترقى والذي لا ينجبر ولا يترقى.

ثالثًا: ثبت لدينا أن الأئمة الأربعة: أبو حنيفة– ومالك– والشافعي– وأحمد ابن حنبل – يقدمون الحديث الضعيف والمرسل على القياس، ومن هنا فدعوى عكس ذلك باطلة.

رابعًا: علماء الحديث: كالبخاري وأبو داود والنسائي وغيرهم والأئمة الأربعة يرون العمل بالضعيف مطلقًا في التشريع والفضائل بشرط، إذا لم يكن في الباب غيره، أو دعت الضرورة إلى ذلك ولم يكن الضعف شديدًا (وهو المتروك) والمتروك لا يعمل به مطلقًا.

خامسًا: الوضاعون هم من تعمدوا الكذب لا من وقعوا في الخطأ أو رووا عن كذاب.

سادسًا: أهمية الابتعاد عن الجرح المبني على الرأي الفاسد، وأنه لا يلزم من ضعف الراوي ضعفه في جميع مروياته.

سابعًا: أهمية التفرقة بين وضع السند، وبطلان المعنى، فقد يصح المتن ويبطل السند، والعكس.

ثامنًا: ما زال البحث في هذه الموضوع يحتاج إلى جهود مستمرة لكشف طرق الوضاعين وحماية الجيل من مدمراته العقدية، والعبادية، والنفسية، وغيرها من خلال بيان الحيل والدَّس والخديعة

تاسعًا: تبين لنا منهج العدل والإنصاف في الحكم عل الروي والرواية بالضعف أو بالوضع من عدمه...إلخ ذلك من نتائج، أطلب منك أخي القارئ المساعدة في استنتاج المزيد منها.

توصيات البحث

أولًا: حاجتنا إلى دفق مستمر من الجهود للذب عن السُّنة النبوية والذود عن حياضها.

ثانيًا: أوصي بتفعيل دور وسائل الاتصال القديمة والحديثة من : (الإذاعة والتلفاز، والدراما.. وغيرها) ووسائل التواصل الاجتماعي ، واستخدام الحاسوب في (برامج تخريج الحديث النبوي وعلم الرجال وغيرها) وتوظيفها في خدمة السنة وتقريبها وعلومها إلى فئات المجتمع المختلفة ؟.

ثالثًا: أوصي بحث الشباب على إدامة النظر في كتب الموضوعات والضعفاء والمجروحين ليكونوا على حذر منها خاصة من تعود منهم مطالعة كتب التفسير والتاريخ والفقه التي تحوي الضعيف والموضوع في بعضها.

رابعًا: أوصي بتطبيق عملي واقعي يبين أثر الحديث الضعيف والمكذوب على الإنسان المسلم والإنسانية، وهذا إن شاء الله موضوع بحثي القادم الذي أعمل إتمامه.

بعد هذا العرض أرجو أن أكون قد وفقت فالتوفيق من الله وحده وإن قصرت فمن نفسي ومن الشيطان، ودعائي أن ينفع الله به كل من قرأه أو نشره.

بقلم: محمد إسماعيل محمد الديهي

الأستاذ المشارك بقسم الدراسات الإسلامية

كلية العلوم والآداب – فرع العلا – جامعة طيبة – المدينة المنورة

تخصص الحديث وعلومه ٢٩ ذو القعدة ١٤٣٨ ه الموافق ٢٠١٧/٨/٢١ م.

والحمد لله رب العالمين.

أهم الكتب والمراجع

١- الآثار السيئة للوضع في الحديث، لعبد الله بن ناصر الشقاري، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة العدد١٢٠، السنة ٣٥ - ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣ م.

٢- الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة لعبد الحي اللكنوي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار السلام. ١٤١٧هـ.

٣- الإحكام في أصول الأحكام. تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٤- إعلام الموقعين، لابن القيم. الناشر: دار ابن الجوزي للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣

٥- الإمام ابن الجوزي وكتابه الموضوعات، لمحمود أحمد الندوي، جامعة: البنجاب- لاهور- باكستان رسالة دكتوراة ١٤٠١هـ.

٦- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لابن كثير، تحقيق: الشيخ أحمد شاكر، ط: دار الكتب العلمية بيروت.

٧- بحوث في تاريخ السنة المشرفة، لأكرم بن ضياء العمري، الناشر: بساط – بيروت، الطبعة الرابعة.

٨- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين، ت: عبد الرحيم القشقري، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٩-تاريخ الإسلام للذهبي، المحقق: الدكتور: بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط: ١، ٢٠٠٣ م.

١٠- تحفة الأخيار بإحياء سنة سيد الأبرار، لعبد الحي اللكنوي الهندي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، ١٩٩٢م.

١١- تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين، للشوكاني، ن: دار القلم – بيروت – لبنان، ط: ١، ١٩٨٤م.

١٢- تدريب الراوي للسيوطي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤١٧ه.

١٣- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

١٤- تهذيب التهذيب، لابن حجر، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الطبعة الأولى، ١٣٢٦ه.

١٥- توجيه النظر إلى أصول الأثر، للشيخ طاهر الجزائري، ثم الدمشقيّ (المتوفى: ١٣٣٨هـ) المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١٦- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للصنعاني، نشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٧م.

١٧- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع " للخطيب البغدادي، تحقيق الدكتور محمود الطحان، نشر مكتبة المعارف – الرياض.

١٨- حكم العمل بالحديث الضعيف عند المحدثين والفقهاء دراسة تأصيلية، عبد الفتاح صالح قديش اليافعي، مركز عبادي للدراسات والنشر، ٢٠١٢ م.

١٩- الدعوات الكبير للبيهقي، المحقق: بدر بن عبد الله البدر، ن: غراس للنشر والتوزيع – الكويت، ط: الأولى.

٢٠- دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين، لأبي شهبة، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية – القاهرة، ط: ٢، ١٤٠٦ هـ. ١٩٨٥

٢١- الرسالة للشافعي، تحقيق أحمد شاكر، نشر مكتبة الحلبي بمصر، الطبعة الأولى ١٣٥٨ هـ / ١٩٤٠ م.

٢٢- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، لعبد الحي اللكنوي، تحقيق الشيخ: عبد الفتاح أبو غدة، نشر: دار السلام للطباعة، ط: السابعة، ١٤٢١، ٢٠٠٠م. ص: ١٩٠.

٢٤- زاد المعاد لابن قيم الجوزية، نشر مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة السابعة والعشرون ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م.

٢٥- سنن ابن ماجه ، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، محمَّد كامل قره بللي، عَبد اللّطيف حرز الله، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٢٦-سنن الدارقطني، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرين، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط: ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

٢٧- سِير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي، الناشر: دار الحديث- القاهرة، الطبعة ١٤٢٧ هـ -٢٠٠٦ م.

٢٨- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح لإبراهيم بن موسى الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (المتوفى ٨٠٢ هـ) المحقق: صلاح فتحي هلل، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م.

٢٩-شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي) لعبد الرحيم العراقي (ت: ٨٠٦هـ) تحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٣٠- شرح نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني، الشارح: عبد الكريم بن عبد الله بن حمد الخضير، المكتبة الشاملة.

٣١- صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم. محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ.

٣٢- صحيح مسلم. المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٣٣-طبقات الشافعية، المحقق: د. محمود الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، ن: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: ٢، ١٤١٣ هـ.

٣٤- ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني لمحمد بن عبدالحي اللكنوي، ت ١٣٠٤ هـ. تعليق الشيخ: عبد الفتاح أبو غدة، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت. ط ١، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م.

٣٥- العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم. لابن الوزير محمد بن إبراهيم. تحقيق: الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

٣٦- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، زكريا بن محمد الأنصاري السنيكي (ت ٩٢٦ هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م.

٣٧- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ) تحقيق: علي حسين علي، نشر: مكتبة السنة - مصر، ط: الأولى، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.

٣٨- الفتوحات المكية لابن عربي تحقيق: عثمان يحي، الناشر: الهيئة العامة المصرية للكتاب.

٣٩- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، للقاسمي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت –لبنان.

٤٠- قواعد في علوم الحديث، لظَفَر التَّهانوي، نشر: دار السلام القاهرة، ط: السادسة ١٤١٧ هـ. ١٩٩٦م.

٤١- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ) تحقيق: عادل عبد الموجود–علي محمد معوض. شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية – بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

٤٢-كتاب الولاة وكتاب القضاة للكندي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٤٣- كشف الخفاء ومزيل الإلباس، لإسماعيل العجلوني ، الناشر: المكتبة العصرية، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد هنداوي، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٤٤- الكفاية في علم الرواية، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) المحقق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، نشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة.

٤٥- لسان العرب (ت: ٧١١هـ) الناشر: دار صادر – بيروت، ط: الثالثة ١٤١٤ هـ.

٤٦- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ م.

٤٧- اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع، المؤلف: محمد بن خليل بن إبراهيم. الطرابلسي (المتوفى ١٣٠٥هـ) المحقق: فواز أحمد زمرلي، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط: ١، ١٤١٥ هـ.

٤٨- المجروحين لابن حبنان، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، ط: ١، ١٣٩٦هـ

٤٩- مجلة المنار، تحت عنوان: الحديث الموضوع، لمحمد رشيد رضا، المكتبة الشاملة.

٥٠- مجموع الفتاوى لابن تيمية، المحقق: عبد الرحمن قاسم. الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، عام: ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م.

٥١-المجموع شرح المهذب (مع تكملة السبكي والمطيعي) للإمام : المؤلف: يحي النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) الناشر: دار الفكر.

٥٢-المختصر في علم الأثر، لمحمد الكافِيَجي، المحقق: علي زوين، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.

٥٣- مدارج السالكين، لابن القيم. لمحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.

٥٤- المدخل إلى كتاب الإكليل، للحاكم. المحقق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر: دار الدعوة – الأسكندرية.

٥٥- مسند الإمام أحمد، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٥٦- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع ، للملا على القارئ، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨ هـ.

٥٧- معجم المصطلحات الصوفية، عبد الرزاق الكاشاني، تحقيق: عبد العال شاهين، الناشر: دار المنار القاهرة، ١٤٢٣ هـ.

٥٨- معجم مقاييس اللغة، لأحمد ابن فارس، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٥٩- معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله الحاكم. المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٦٠- مقالات الكوثري، المكتبة التوفيقية، مصر.

٦١- مقدمة ابن الصلاح، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، : ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٦٢- ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل، لابن حزم. دمشق، ط: ١٣٧٩هـ.

٦٣-من تُكُلِّمَ فيه وهو موثق أو صالح الحديث للذهبي ، استرشادًا من مقدمة المحقق: د. سليمان الرحيلي، الطبعة الأولي ١٤٢٦ هـ.

٦٤-المنار المنيف، لابن القيم. ت: عبد الفتاح أبو غدة، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط: ٢ / ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٦٥- منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، المحقق: محمد رشاد سالم. ، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٦٦- منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط: ٣، ١٤٠١ هـ ١٩٨١م.

٦٧- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٦٧- النكت الوفية بما في شرح الألفية، لإبراهيم بن عمر البقاعي، المحقق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.

٦٨- النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر ، دار الراية للنشر، تحقيق: ربيع عمير، ط: الثانية، ١٤٠٨هـ.

والحمد لله رب العالمين.